

## محضر الجلسة رقم 715

التاريخ: الثلاثاء 23 رجب 1431 (06 يوليوز 2010)

الرئاسة: المستشار السيد الشيخ أحمدو أدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة ، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

### المستشار السيد الشيخ أحمدو أدا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

### السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

في البداية، أريد أن أحيط المجلس المقرر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية، وكذلك مشروع قانون رقم 22.10 يتعلق باستعمال الأكياس والليفات من البلاستيك القابل للتحلل أو القابل للتحلل بيولوجياً.

كما أخبر المجلس المقرر أنه توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشار المحترم السيد محمد عدال، يجيز من خلالها المجلس استقالته من الفريق الحركي.

كما توصلت الرئاسة كذلك بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات من البرلمان، يجيز من خلالها المجلس المقرر طلب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني برمجة الأسئلة الموجهة لقطاع التشغيل مب اشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع العدل، وأن السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

ابتداء من 29 يونيو إلى 6 يوليوز:

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكراً السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس : طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست طلبات إحاطة، وقبل الشروع في تناول مواضيعها، أتمس من السادة المستشارين التقيد التام بالتوقيت المحدد في 3 دقائق.

الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد في إطار طلب الإحاطة ..

نتقل إلى كلمة فريق التحالف الاشتراكي في إطار طلب الإحاطة.

### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

موضوع إحاطتنا يتعلق بانتشار ظاهرة الرشوة في بلادنا واتخاذها

بعدا ذو طبيعة هيكلية إن لم أقل مؤسساتية، فبين ما يسمى بواجب

الشفافية كسلوك، وما يسمح به القانون، خلقت لدينا هيكلية جديدة

يمكن أن تسمى بالرشوة المؤسساتية، وهذا شيء خطير، لما يدعي

المسؤول بأن القانون يسمح له بالقيام بكذا في الصفقات وغيرها، وفي

## المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

تبعاً للمساطر المعمول بها في انعقاد الجموع العامة لجمعيات الأعمال الاجتماعية، ووفقاً لظهير الحريات العامة، عقدت جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الشباب والرياضة جمعها العام العادي في ظروف اتسمت بالجدية والتشارك، وقد أسفر الجمع العام على انتخاب أحد مناضليننا رئيساً جديداً لولاية ثانية وبالإجماع، على أساس أن يشكل المجلس.

إلا أننا فوجئنا بقرارات السيد الوزير، وهي عدم الاعتراف بنتائج المؤتمر، حيث أقدم الوزير على إعداد قانون أساسي خارج المؤتمر ولائحة تتضمن مجموعة من الأطر لم تكن لا مؤتمرة ولا منخرطة بالجمعية، وهذا شرط أساسي تعتمد عليه جميع قوانين جمعيات الأعمال الاجتماعية.

ثم كذلك دعا بخطوة استفزازية هي الأولى من نوعها، قام الوزير ومساعدوه، حيث عمدوا إلى محاصرة الرئيس من أجل تشكيل المكتب الوطني وفق مقاسات معينة، وبناء على مزاجية معينة، وتحت التهديد والترهيب طلبت الإدارة من جميع الموظفين المقترحين ضمن لائحة الوزير بإحضار الوثائق المتعلقة بتبهيء الملف القانوني قصد إحالته على السلطات.

وأمام هذا الوضع، طالب رئيس الجمعية الجهات الإدارية بالكف عن هذه السلوكات والاحتكام إلى الشرعية حفاظاً على المصلحة العامة، إلا أن السيد الوزير تهادى في تعنته غير مكترث بالقانون، مما دفع بالرئيس وبعد استنفاد جميع الجهود إلى تشكيل مكتب وطني للجمعية داخل آجال قانونية، مكون من المؤتمرين، وأغلبهم أو كلهم فعاليات محلية بولاية الرباط لهذا المكتب الوطني.

إلا أن خيبة الأمل الكبيرة تمثلت مرة أخرى في استدعاء السيد الوزير للرئيس بطريقة مباشرة، مطالباً إياه بالحضور إلى الوزارة ليقدم استقالته والامتنال لأوامره بدعوى أن السيد الوزير هو الذي يتحكم في الوزارة، ومن حقه أن يشكل المكتب كيفما شاء، وإلا سوف يقيل هذا المكتب، ويعمد إلى أسلوب آخر من تكوين المكاتب.

لم تتوقف شطحات السيد الوزير، عند هذا الحد، بل استدعى موظفي الإدارة المركزية، وعددهم 500، فحضر فقط 281، وقال لهم بكل بساطة: لقد استدعيتكم لهذا المكان - المنظر الجميل بالرباط

نفس الوقت لا يتقيد بالالتزام بالشفافية باعتبار أن ذلك حق مطلق له، ففتح المجال إلى مفهوم المؤسسة، الرشوة المؤسساتية، وهذا شائع، وأصبح عدد كبير من المسؤولين يقبلونه هكذا.

فلذلك، فأمام الجهود التي بذلتها الحكومة خلال 10 سنوات الأخيرة والإجراءات الكثيرة التي اتخذتها في التصريح بالامتلاكات، في إعادة النظر في مرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، في إحداث هيئة محاربة الرشوة، هاته الهيئة التي قامت بوضع مخطط أو تقرير توصلت من خلاله إلى مكامن هيكلية هذا الداء والاقتراحات التي نظرناها، فلذلك لم يعد مقبولاً المسير في البحث عن التدابير والإجراءات بقدر ما أنه أصبحت هناك حاجة إلى التفكير في كيفية تفعيل كل التدابير المتخذة والإتيان بها إلى حيز الوجود.

فلذلك، فنحن في التحالف الاشتراكي نعبر عن قلقنا العميق من هذا الوضع المتردي لظاهرة الرشوة وانتشارها في مجتمعنا، وندعو الحكومة إلى تفعيل القانون والهيئات وجميع الإجراءات المتخذة، والعمل بكل الوسائل المتاحة لترسيخ ثقافة المواطنة ونشرها وتدريبها وتوسيعها في المجتمع، هي السبيل الوحيد لمحاربة الرشوة.

نظن أنه أصبح من الواجب تدعيم واتخاذ البعد الاستراتيجي في معالجة الرشوة ليشمل المجتمع والقانون والتعاقدات كيفما كان نوعها، نعتقد بأن القانون واضح للصفقات العمومية، لم يعد قابل للتأويل بكل ما يتطلب من صراحة، أصبح ملزماً.

نعتبر أن تعزيز الرقابة السياسية لدى ك ل الفاعلين، وبالخصوص البرلمان في هذا المجال، له واجب، له أسبقية، نظام الشفافية الموضوعي في الوظائف العمومية وفي كل ما له علاقة بالشأن العام، حق الولوج إلى المعلومات هو الوحيد الذي من شأنه أن يمكن المواطن من ممارسة حق محاربة الرشوة.

هاته الأشياء كلها غائبة الآن ضمن خضم عدد كبير من الإجراءات المتخذة، والتي لم تؤد إلى نتيجة، رتبة المغرب اليوم في وضع مترد جداً، لذلك نعبر عن هذا الاستياء، ونرجو لفت الانتباه إلى خطورة الوضع. وشكراً.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار طلب الإحاطة.

- لتناول وجبة الغذاء، والتي وصلت فوترتها 14 مليون سنتيم، لتختاروا بيبي وبين الرئيس المنتخب للجمعية، فإذا صوتتم لصالحنا فإنني أعدكم بميزانية ضخمة للجمعية وبتوفير أماكن الاصطيف الراقية وتنوع الخدمات والرفع من وتيرة التعويضات، وإذا صوتتم لفائدة الرئيس فإن الميزانية لن تتعدى 40 مليون سنتيم، وهذا مبلغ هزيل، فأحرز السيد الوزير للأسف 207 صوتا، وأحرز الرئيس الغائب المغيب عن الجمع ب 74 صوتا، هذه النتيجة هي رسالة غير مشفرة للسيد الوزير، فمن أين أتى السيد الوزير بهذه القوة الخارقة على الاستفزاز؟ ومن أين أتى بهذه المقاربة في حرق القوانين؟ وأين هو من دولة الحق والقانون؟ وأين هو من المنهجية الديمقراطية؟ وأين هو من مغرب الحداثة؟ إنه جزار الديمقراطية، وعابث بإرادة الموظفين، وهذه الحقيقة هو فقط يغطي عن ما يدور في وزارته.

لهذا فإنني أقول له من هذا المنبر، كن من شئت، كن أمريكي المنهج، كن فرانكفوني النزعة، فنحن نفتخر بمن نحن من طبقات شعبية، مقاربتنا هي الوطنية حتى النخاع، والموت على صليبها، والتشبث بالديمقراطية لأنها نتاج النضال المرير، ولن نترك أي أحد يعبث به، نحن حلقة في المشروع الاجتماعي الحداثي، ولن نترك أحدا (...). ويشئت هذا العقد، ونحن واثقون من ذلك لأنه في حماية صاحب الجلالة نصره الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد في إطار طلب الإحاطة.

#### المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المهتمين،

العالم بأسره يهتم بالقطاع الغابوي، ويرمى سياسات محكمة لترشيد استثماره والحفاظة عليه وفق منظور يراعي مبادئ التنمية المستدامة وضمان العيش وسط بيئة سليمة، وقد استطاعت، السيد الرئيس، بعض الدول الدخول إلى الاتحاد الأوروبي بفعل تميمها وعقلنتها لتدبير القطاع الغابوي.

إلا أننا لاحظنا بأن هذا القطاع رغم حيويته وأهميته الاقتصادية ودوره في التنمية البشرية، ورغم ارتباطه بالتنمية في العالم القروي، إذ أن نصف سكان العالم القروي والبوادي تعيش من الإنتاج الغابوي، فإن الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول، همشت هذا القطاع، إذ أن تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان لم يذكر شيئا حول هذا القطاع، وقد هلت الحكومة لغرس 15 ألف شجرة، النهار اللي جا ذاك اليوم العالمي للبيئة نوضو القيامة وأقعدوها على ذاك 15 ألف شجرة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، بينما تندثر الملايين من الأشجار، السيد الرئيس، ولا أحد يولي العناية اللازمة، فقد وضعت الحكومة مخططات عديدة لقطاعات مختلفة إلا القطاع الغابوي بقي معزولا خارج أي سياسة حكومية أو إستراتيجية تنموية إرادية.

وعلى الرغم من الاحتياجات الأساسي لهذا القطاع، فإن الحكومة بادرت إلى حرمان هذا القطاع من كفاءاته المهنية بالمغادرة الطوعية، وخلال الأسبوع الفارط قامت الإدارة الوصية بتنقيلات تعسفية لأطر هذا القطاع دون أي مبرر إداري أو قانوني لمجرد تصفية الحسابات فقط، بحيث أننا كلنا مع قانون الحريات العامة، لأن السيد الوزير الأول بيدو والفريق ديالو والأغلبية كلها تتهضر على هذا القانون هذا، أين هو السيد الوزير الأول في هذا المجال أو في هذا الكلام اللي تيتقال ديال الحريات العامة؟

وإننا إذ ننبه الحكومة والسيد الوزير الأول إلى حيوية القطاع في الاقتصاد والتشغيل والبيئة، فإننا نشجب بشدة سياسة اللامبالاة والتهميش التي تنهجها الحكومة بتغييب هذا القطاع وإقصائه من السياسات الحكومية، فنحن كبرلمانيين وكممثلين للشعب لدينا العديد من التساؤلات والكثير من المشاكل التي يجب نقاشها داخل البرلمان وفي إطار مؤسستي، إلا أن غياب المخاطب في هذا القطاع أو في هاذ المجال يجعلنا مكتوفي الأيدي ولا حول ولا قوة لنا إلا بالله، فعلى الوزير الأول، السيد الرئيس، أن يتدارك هذا الإهمال الحكومي لقطاع بيبي اقتصادي بامتياز.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة.

## المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنا نود في إطار فريق الأصالة والمعاصرة أن نثير في إحاطة اليوم موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية، ويتعلق بالمعانة التي يكابدها وسيكابدها بالتأكيد الآلاف من تلامذة البكالوريا من جراء ما سيلاقونه من حرمان وإقصاء من التسجيل في المدارس والمعاهد العليا داخل الوطن وخارجه بسبب البرمجة المتأخرة للدورة الاستدراكية والإعلان المتأخر عن نتائجها.

ولكن آثرنا أن نتناول موضوعا آخر في هذا اليوم، أكثر خطورة وأكثر استفزازا، ويتعلق بمفهوم بمعنى الالتزام كما تفهمه الحكومة أو بعض مكوناتها الهامة على الأقل، مناسبة هذا الحديث هي مآلت إليه الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها بصدده مدونة السير.

تذكرون، السيد الرئيس، بأنه لما شرعنا في مناقشة مدونة السير، آثرنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتعامل بأقصى درجات الجدية، وتعاملنا بإيجابية مع مدونة السير، وحرمانا على أنفسنا أن نتعامل معها

بمنطق شعوي، وبمنطق سياسي كما يفعل الآخرون في المعارضة التي تمارس هناك في مجلس النواب، وقلنا بأن مدونة السير فيها مصلحة أكيدة لبلادنا، ولكن لم نوقع عندما صوتنا بإيجابا لمدونة السير، لم نوقع على شيك على بياض، بل التزمنا الحكومة في شخص الوزير الوصي على القطاع بمجموعة من الالتزامات، هي موثقة، وأذكر من بينها:

- الالتزام بالقيام بحملة تحسيسية وتواصلية للتعريف بالمدونة؛
- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتأهيل البنية الطرقية التحتية؛
- اتخاذ إجراءات تقضي بتأهيل بعض القطاعات غير المنظمة؛
- مباشرة حوار جاد مع المتدخلين للنهوض بالقضايا الاجتماعية المهنية وشغيلة قطاع النقل الطرقي، إلى غير ذلك من الالتزامات.

اليوم، وعلى بعد شهر ونصف من دخول مدونة السير حيز التنفيذ، نتساءل عن معنى هذه الالتزامات، كيف تسمح الحكومة لنفسها بأن تتباطأ وبأن تتلكأ وبأن تنتكر لهذه الالتزامات؟ ويبدو أن الحكومة لم تستوعب جيدا ما قاله حزب الأصالة والمعاصرة في مناسبات مختلفة عندما قلنا بأننا لن ننخرط في مؤامرة الصمت، وبأننا لن نشارك في

العبث، فهل الحكومة كتكذب علينا لما التزمت بمآذ الشيء هذا أو لا؟  
بغينا نفهمو.

ولذلك قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن ننسحب من هذه الجلسة احتجاجا على تماطل الحكومة وعلى تلكتها، باش نقولو للحكومة بأننا لن نقبل بأن تتلاعبوا بالالتزامات التي قطعتوها مع البرلمانيين ومع فريق الأصالة والمعاصرة ومع الرأي العام الوطني، وسننسحب مهدوء، ونحن واعون أشد ما يكون الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا إزاء تنبيه الحكومة من مخاطر ومن مغبة ممارسة سياسة الالتفاف والالتواء على الالتزامات الصريحة الموثقة.

أكثر من ذلك، وجهنا دعوة إلى السيد الوزير الوصي على النقل باش يجي عندنا للجنة المالية، ولا من مجيب، فما معنى هذا الالتزام؟ ولذلك، السيد الرئيس، سننسحب من هذه الجلسة احتجاجا على هذا التماطل وعلى هذا التلكو، وسنعود إلى الجلسة التشريعية، وسنشارك بكثافة وبجدية في أشغال اللجان. وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار طلب الإحاطة.

## المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، نحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني بما تعرفه الساحة الصحية ببلادنا من توتر وتردي وتعنت من طرف السيدة وزيرة الصحة، وذلك من خلال الأحداث التالية:

أولا، يخوض موظفو المراكز الاستشفائية بكل من فاس، مراكش، البيضاء والرباط يومه الثلاثاء 06 يوليوز وغدا الأربعاء 07 يوليوز إضرابا بجميع المصالح الاستشفائية، باستثناء المستعجلات والإنعاش، وذلك احتجاجا على غياب حوار اجتماعي جاد ومسؤول داخل القطاع، وعلى الصمت الرهيب الذي تنهجه الوزارة الوصية وسياسة التسويف والتماطل وغياب الإرادة الحقيقية لدى المسؤولين عن القطاع لإيجاد الحلول المنصفة والعادلة للشغيلة الصحية، وأيضا لتتصل الوزارة من تنفيذ التزاماتها السابقة في 22 يونيو، خاصة ما يتعلق:

أ - بتحويل انخرطات العاملين التابعين للميزانية المستقلة (Segma) والمنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد على غرار المركز الاستشفائي ابن سينا؛

ب - تسوية الوضعية المالية والإدارية للموظفين حاملي الإجازة بعد اجتيازهم للمباراة بنجاح؛

ت - تسوية الوضعية المادية للأعوان الذين تم إدماجهم في السلم الخامس؛

د - الرفع من قيمة التعويض عن الحراسة والإلزامية.

إلى غير ذلك من المطالب العادلة والبسيطة، التي لا تتطلب سوى الإرادة والإحساس بمسامة ومسؤولية قطاع الصحة، لأنه يعني صحة المواطنين التي لا تقبل أي تلاعب أو مجازفة أو إهمال أو تماطل في الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة وتدبير حديث وعقلاني للموارد البشرية داخل قطاع الصحة.

ثانيا، الشطط في استعمال السلطة من طرف مدير المركز الاستشفائي بآسفي في حق أحد المرضى الرئيسيين بمركز تحاقن الدم بإعفائه من المسؤولية والتقليل التعسفي؛

ثالثا، رفض السيدة وزيرة الصحة تنفيذ الأحكام القضائية في مرحلتها الابتدائية والاستئنافية لمجموعة من الطبيبات المختصات فوج 2007 بعد لجوئهن للقضاء للحسم في النزاع القائم بينهن والوزارة، وحيث أن القضاء أنصف هذه الفئة من الموظفات بعد ثبوت خرق مبدأ المساواة في التعيين في الوظائف العمومية.

إن امتناع السيدة وزيرة الصحة عن تنفيذ الأحكام القضائية يطرح أكثر من سؤال، ويثير لدينا الاستغراب والدهشة، فكيف بوزيرة داخل الحكومة تتمتع عن تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح موظفي وزارة الصحة؟ أليس ذلك احتقارا وإهانة لمقرر قضائي ومسا بسمعة واستقلالية القضاء.

إن النظام القضائي بالمغرب يعطي للقاضي إقرار العدل نيابة عن الملك، لذلك فإننا نطالب السيد الوزير الأول بوضع حد لمثل هذه الممارسات والتعنت واحترام منطوق الأحكام القضائية ورفع المعاناة عن الطبيبات المعنيات بالأمر، اللواتي تم حرمانهن من الأجر والعمل لمدة تفوق السنتين.

إن ما وردناه أعلاه إلا نموذج لإنجازات وزيرة الصحة في عهد الحكومة الحالية.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل الانتقال إلى آخر إحاطة، نرحب بالوفد الذي يحضر معنا، وفد من المستشارات الجماعيات يمثلن عدد من جهات المملكة، نرحب بهم بهذه المناسبة، نرحب بهم.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار طلب الإحاطة.

### المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

السادة المستشارون،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لإحاطة مجلسنا الموقر علما بما أثاره سؤالنا الشفوي حول وضعية مستشفى محمد الخامس بآسفي المتدهورة على جميع المستويات، وخاصة حالات الوفيات بقسم الولادة، وبالخصوص وفاة السيدة كنزاز التي اهتز لها الرأي العام.

فمباشرة بعد هذا السؤال، قام السيد مدير المركز الاستشفائي محمد الخامس بآسفي بالانتقام من السيد عبد الرحيم حرف، الممرض الرئيسي بالمركز تحاقن الدم، عبر إعفائه من مهمته كممرض رئيسي بالمركز، وللإشارة فإن السيد عبد الرحيم حرف هو عضو الاتحاد المحلي للفيدرالية الديمقراطية للشغل، و كاتب النقابة الوطنية للصحة العمومية بآسفي، وللإشارة كذلك فقد أشاد السيد المدير الوطني لمركز تحاقن الدم، وهو رئيس لجنة التحقيق التي شكلتها السيدة الوزيرة في حالة وفاة السيدة كنزاز، بمؤهلات السيد حرف، واختاره يوم 16 يونيو لمهمة الحرص على الجودة بمركز تحاقن الدم، كما أن رئيس لجنة التحقيق سبق أن برأ مركز تحاقن الدم من أية مسؤولية فيما يخص وفاة السيدة كنزاز.

لكن ومع كامل الأسف، فإن السيد مدير المركز الاستشفائي محمد الخامس، وفي تحد سافر لمؤسسة البرلمان، وخلافا لما صرحت به السيدة الوزيرة أمام كافة المغاربة جوابا على سؤالنا يوم فتح يونيو، فقد عمد

السيد الرئيس، النظام الداخلي يقنن الحالات التي يمكن أن يكون فيها الانسحاب احتجاجا على تصرف الرئاسة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نقطة نظام راه باينة، عند شي حاجة في تسيير الجلسة تكلم فيه، نقطة نظام باينة وواضحة، مقتضيات النظام الداخلي الأستاذ يعرفها، عندك شي حاجة في تسيير الجلسة بهضر، ما عندوش شي حاجة في تسيير الجلسة خليها لموضع آخر.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

لرئيس الفريق أن يطلب نقطة نظام، مازال لم تسمع ماذا سأقول هذا يخص الجلسة الدستورية الأسبوعية، التي ينبغي علينا أن نواجه في المجال الرقابي الحكومة، الانسحاب يكون كاحتجاج عن تسيير الرئيس، أما إذا كانت هناك مواجهة مع أحد أعضاء الحكومة أو الحكومة فلها مكانها من الاحتجاج وطرح النقطة، وبالتالي نتأسف على.. وتتمنى أن تمر الجلسة الدستورية الأسبوعية في جو مما خططه النظام الداخلي والدستور. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤال، 9 أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والصحة والاتصال والتنمية الاجتماعية والثقافة، و 12 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات العدل، الأوقاف والشؤون الإسلامية، الصحة، التشغيل، الاقتصاد والمالية. وأجدد التأكيد على ضرورة التزام السادة المستشارين والوزراء بالتوقيت المحدد في النظام الداخلي لضمان استفادة الجميع من البث التلفزيوني المباشر.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير العدل حول مشروع القرار المشترك المتعلق بالمهنيين المقبولين لتحرير العقود الثابتة التاريخ، ولكن نظراً لانسحاب السادة المستشارين أعضاء فريق الأصاله والمعاصرة نتقل إلى السؤال الموالي. السؤال الآتي الثاني هو الموجه أيضاً إلى السيد وزير العدل، موضوعه القانون الجنائي المغربي، للمستشارين المحترمين السادة : محمد الأنصاري، محمد بلحسن، علي قيوح، عزيز الفيلاي، بلعيد بنشمسي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

من جديد إلى الإمعان في انتقامه، حيث اتخذ قراراً تعسفياً ضد السيد حرف، وذلك بتفويضه إلى مختبر المستشفى ككتفي.

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر هذه الإجراءات التعسفية انتقاماً أولاً من الكفاءات ذات الانتماء النقابي، ونعتبرها ثانياً تحدياً لمؤسسة البرلمان واختصاصاته الدستورية، فغرض أن ينكب السيد مدير المستشفى على معالجة اختلالات المؤسسة الاستشفائية، التي كانت الهدف من سؤالنا، عمد إلى تصرفات تعسفية خطيرة.

ونذكر في هذا الإطار بأن مستشفى محمد الخامس بأسفي يعاني من اختلالات بنيوية كبيرة، نذكر من بينها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر المصعد الدائم التعطل باستمرار، لائحة الوفيات المتتالية بقسم الولادة، وآخرها المسجلة في 26 يونيو، حالة الاغتصاب الأخيرة التي عرفها قسم الأمراض العقلية والنفسية، السكانير الدائم التعطل، تفشي الرشوة والمحسوبية والزبونية، ظاهرة المتسولين والباعة المتجولين بالمؤسسة الاستشفائية، بالإضافة إلى هذا هناك عدم تسجيل كافة المرضى الوافدين على المستشفى بالسجل المخصص لذلك وضمنه حالة المتوفاة، حيث أن اللجنة ملي دارت التحقيق ديالها ما لقاتش الاسم ديالها وارد في السجل المخصص للوافدين على المستشفى. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيدة المستشارة، الآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، السيدان الوزيران، أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

#### السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام، السيد الرئيس، في إطار تسيير الجلسة؟ تفضل.

#### المستشار السيد محمد الأنصاري:

أنا راني ممارس قديم، ما عندكش لاش تذكري لأنني أعرف النظام الداخلي جيداً، وأريد أن أحدث برسم نقطة نظام فيما يخص الانسحاب.

السيد الرئيس لك المسؤولية، الانسحاب مقنن في النظام الداخلي..

## المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أولا إذا سمحتم لي، نحن السيد الوزير في الفريق الاستقلالي والوحدة والتعددية نطرح هذا السؤال للتحسيس بكونه مر على صدور القانون الجنائي ما يقرب من نصف قرن، وأن هذا القانون الجنائي المعمول به حاليا عرف عن حق عدة مراجعات جزئية وبعض التعديلات والإضافات، تصل في مجملها إلى حوالي 17 حالة، ومن أهمها انطلاقا من سنة 1967 إلى يومنا هذا التعديلات المتعلقة أو الفصول المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذي صودق عليه سنة 2003، وفي نفس السنة كذلك تنظيم المعالجة الآلية للمعطيات، وأخيرا حذف محكمة العدل الخاصة سنة 2004، أي ما يقرب من 400 فصل.

وإن القانون الجنائي الحالي بالإضافة إلى ذلك أصبح لا يحتوي على مجموعة مهمة من الجرائم المرتبطة ببعض مظاهر الحياة العصرية، وكذلك تلاؤمه مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. كما أن المقتضيات الجزية بالقانون الجنائي المغربي الحالي أصبحت متفرقة على مجموعة كبيرة من النصوص الخاصة، مما يصعب معه تتبع ذاك الكم الهائل من القوانين الجنائية المندسة في تلك القوانين من طرف المختصين والمتبعين والباحثين، وأنه ينبغي في نظرنا إدماج جزء مهم منها في صلب القانون الجنائي.

ثم أن مراجعة شمولية للقانون الجنائي أصبحت، السيد الوزير، وكما تعرفون وأنتم من أهل الاختصاص، أصبحت تفرض نفسها سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك من أجل البحث عن بدائل للعقوبات السالبة للحرية.

وعليه، وفي إطار الورش الكبير المفتوح من طرف الحكومة، وبالتحديد لدى وزارة العدل، بخصوص إصلاح القضاء وإعادة النظر في عدد كبير من القوانين التي أصبحت لا تتماشى مع العصر ومع ما يعرفه القطاع من تحولات جد هامة، وانطلاقا من التعليمات الملكية السامية، وما جاء في البرنامج الحكومي، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، أين وصلتكم في ورش إصلاح أو تقديم مدونة القانون الجنائي إلى البرلمان، الشيء الذي ننتظره منذ عدة سنوات؟  
وشكرا.

## السيد الرئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

## السيد محمد الناصري، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارون المحترمون،

السؤال الذي تفضل به السيد المستشار المحترم هو محط اهتمام

وزارة العدل كما يعلم بذلك، وداخل في إطار الوعي بوزارة العدل

بجتمية إعادة النظر في السياسة الجنائية وضرورة التأسيس لإصلاح

معقلن، يشارك في رسم توجهاته الكبرى كل فعاليات المجتمع.

وانطلاقا من مجموع هذه المعطيات والمعطيات التي تفضل بالإشارة

إليها السيد المستشار المحترم، تم إعداد مشروع أولي للقانون الجنائي،

وكان هذا المشروع محط دراسة من قبل المجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان للتأكد من الأخذ بالمقاربة الحقوقية بعين الاعتبار في المراجعة

التي أقدمت علي ها اللجنة المكلفة بذلك، وهذه بعض توجهات

المشروع:

### 1 - في مجال التجريم:

- ملاءمة القانون الجنائي، وذلك بإدراج المقتضيات المحرمة بمقتضى الاتفاقيات الدولية ضمن القانون الوطني، ولاسيما الانتهاكات الجسيمة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- تجريم كل الأفعال الماسة بالاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام بمحاربة جرائم الفساد المالي.

### 2 - في مجال العقاب:

- تفعيل سلطة تفريد العقاب لملاءمة العقوبات لخطورة الجريمة وشخصية المجرم؛
- تجانس سياسة العقاب مع مصالح وحاجيات المجتمع؛
- ألا تكون الغاية الانتقامية من العقوبة في مواجهة المجرمين بقدر ما ترمي إلى إصلاحهم وتقويم سلوكهم الإحرامي عوض فرض عقوبات لا فعالية لها في حل مشاكلهم وإعادة إدماجهم، كعلاج المدمن، وإكساب المدان مهارات مهنية أو تعليمية وتقويم سلوك المنحرف؛

- البحث عن بدائل للعقوبات السالبة للحرية فيما يتعلق بالإجرام البسيط، نظرا لعدم جدول العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة في تطبيق أي برنامج للتأهيل والإدماج.

### 3 - في مجال حماية الضحايا والفئات:

- حماية وإنصاف الضحايا ومساعدتهم؛
- توفير العلاج الطبي والنفسي للضحايا؛
- حماية الأطفال من استغلالهم في جرائم خطيرة كالإرهاب والاتجار في المخدرات وتعريضهم لمخاطر الهجرة السرية؛
- تعزيز حماية المرأة من العنف وتحقيق مساره مساواة أحكامها مع الرجل؛

- تعزيز حماية الأشخاص المعاقين من الجريمة.

وسيقدم هذا المشروع قريبا إلى ممثلي الأمة، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني،

أشكر السيد الوزير على هذه المعطيات التي ذكرنا بها، ومن باب ذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين، لأن الثواب وهذه القواعد وما جاء في جواب السيد الوزير لا يختلف حوله اثنان.

لقد طرح هذا السؤال عدة مرات على مر السنين وتعاقب الحكومات، ولكن كنا دائما نسمع نفس الكلام، وتولد لدينا أمل كبير بعدما تفضل جلالة الملك وعينكم على رأس هذا القطاع لأنكم أعرف من غيركم بقوة وكذلك إلزامية إعادة النظر في القانون الجنائي الحالي، وخاصة بعد الإصلاحات الكبرى التي أدخلت على قانون المسطرة الجنائية، وما عرفته بلادنا من تطورات.

فقط التقطت من جوابكم شيء أساسي، وهو أنه سيقدم في أقرب الآجال إن شاء الله وفي الأيام القليلة المقبلة إلى البرلمان، نتمنى أن يكون هذا الوعد الذي قطع من طرف السيد وزير العدل أن يعرف النور في أقرب الآجال لكي لا يمتد انتظارنا إلى سنوات أخرى، وأنا شخصيا منذ 1993 وأنا أسمع نفس الكلام والمشروع هو أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهناك لجان تكونت وتكونت.

نحن نعرف أنه هذا شيء غير هين على عزيمتكم، السيد الوزير، وبطبيعة الحال بعزمكم وحرصكم إن شاء الله سيلتقي الوعد مع الواقع، ونتمنى أن يصل وأن يحط الرحاب هذا المشروع المهم بالبرلمان لتبدأ مناقشته، وذلك إذا تيسر أو على الأقل أن تكون هناك ندوة وطنية من أجل تبادل الرأي حول المشروع من أجل الخروج بتوصيات، بدون شك ستكون مفيدة للجميع.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، إذا كان هناك تعقيب.

### السيد وزير العدل:

هذا ما أتمناه، السيد المستشار، لكن يعلم السيد المستشار والسادة المستشارون يعلمون بأن الأمر ليس بالهين، لأن الأمر يتعلق بمنظومة كلها، يعني بمدونة القانون الجنائي، ليس بالسهل، وقد استمر النقاش أمام مجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مدة طويلة، وخرج باستنتاجات، ولكن لم يقع التوافق على كل ما وقع اقتراحه، ولكن أتعهد بأن نعمل في تقديمه في أقرب وقت، لا أقول في الأيام المقبلة كما قال السيد المستشار، ولكن في أقرب وقت ممكن إن شاء الله. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث الموجه إلى السيد وزير العدل، موضوعه اختلاف الأحكام بين المحاكم المغربية، للمستشارين المحترمين السادة : إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أبرشان عبد الحميد، المهدي زركو، لحسن نبيه.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

### المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

هناك قضايا متشابها تروج في مختلف محاكم المملكة، إلا أنه تصدر بشأنها أحكام متناقضة، تؤثر على الأمن القضائي، بحيث أنه مثلا الحكم يصدر في محكمة معينة ليس هو نفس الحكم الذي يصدر في محكمة أخرى رغم تشابه الوقائع.



هل هناك، السيد الوزير، عيب في التشريع يتعين معالجته؟ أم أن هناك خلل في كيفية توحيد الاجتهاد القضائي والسلطة التقديرية للقاضي؟

شكرا السيد الرئيس. إلى اسمحتو كنهتفظ بالوقت المتبقي للتعقيب إذا كان ممكناً.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

السيد المستشار المحترم،

السؤال حقيقة عموميتها لا تسمح بجواب دقيق عليه، لأن الأحكام قد تختلف في قضايا من أنواع مختلفة، وقد يتعلق الأمر بإعمال القاضي لسلطته التقديرية في الحكم والبت في قضية من القضايا، قد تتشابه القضايا ولكن تختلف الأحكام باختلاف القضاة الذين يصدرونها وباختلاف كذلك تأويلهم للنصوص القانونية التي يؤولها البعض بشكل، ويؤولها البعض الآخر بشكل آخر.

ولكن هذا الاختلاف يمكن تداركه بواسطة طرق الطعن، لأن الطعن بالتعرض والطعن بالاستئناف والطعن بالنقد، يمكن الأطراف من الرجوع إلى الجهات القضائية الأعلى لتقويم الاختلافات التي يمكن أن تحدث في بعض القضايا، هنالك قضايا اضطر المشرع أو مجالات اضطر المشرع إلى التدخل فيها لتقنينها ووضع مقاييس تعتمد من طرف

القاضي لبيت في هذه القضايا، كما هو الشأن بالنسبة لظهير 1984 المتعلق بضحايا حوادث السير، وكما هو الشأن بالنسبة لحوادث الشغل، وكما هو الشأن كذلك في مدونة الشغل التي تم التنصيص فيها على معايير ومقاييس يعتمدها القاضي، عندما تكون هذه المقاييس أعتقد بأن الخلاف يقل، وهذا ما نراه في ما يتعلق بتطبيق ظهير 1984 والنصوص الأخرى التي أشرت إليها.

أعتقد بأنه هنالك كذلك الوزارة تحرس على عقد ندوات بين القضاة لمحاولة تقريب وجهات النظر، كما أن اجتهاد محاكم الاستئناف ثم اجتهادات المجلس الأعلى من شأنها أن تنور القضاة، وترتيبهم الخطة التي يجب إتباعها في تفسير بعض الأحكام القانونية، التي يقع تفسيرها

بصفة مختلفة من قاضي إلى آخر ومن جهة إلى أخرى، وأحيانا من طرف نفس المحكمة.

هذا كل ما يمكن أن أقوله في هذا الباب.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الوزير، نوه من هذا المنبر بالسادة قضاة المملكة على كل الجهود الجبارة التي يبذلونها، من أجل تسوية نزاعات المتقاضين، ونحن لهم كل الاحترام والتقدير، ولا نشكك في نزاهة قضائنا. السيد الوزير، فبحكم إشرافكم على جهاز السلطة القضائية، أنتم مطالبون بالعمل على توحيد الاجتهاد القضائي، لا التدخل في العمل القضائي، وذلك ضمانا لمبدأ استقلالية القضاء، الذي ندعو له في كل مناسبة وحين.

السيد الوزير، إن اختلاف الأحكام في قضايا متشابهة، وهذا الشيء كائن، سواء تعلق الأمر بالميدان المدني أو المجال الجزئي يؤثر على الأمن - كما قلت - القضائي بشكل مباشر، ويخلق البلبلة بين صفوف المتقاضين.

هنالك، السيد الوزير، دراسات تنشر في مجموعة من المجالات التي تهتم بالشأن القضائي، تشير إلى هذا التناقض في صدور الأحكام رغم تشابه القضايا، مثلا قضية بحال قضية، واحدة تعطى عليها عشرة سنوات، وواحدة تعطى عليها سنة، وحتى قضية أخرى معروفة في جميع المحاكم أن كائن بعض الهيئات مع روفين أهم عندهم المساواة في الأحكام، وهيئات هاذي معروفة.

فندعوكم، السيد الوزير، إلى التدخل قصد توحيد الاجتهاد القضائي والسياسة الجنائية بحكم إشرافكم عليها وجعل الأحكام مطابقة للواقع والأمثلة كثيرة، لا يمكن ذكرها لأننا لا نريد نقل مشاكل المتقاضين إلى هذه المؤسسة، وذلك حفاظا على مبدأ فصل السلط.

فهل لديكم، السيد الوزير، الإرادة في إطار سياستكم الجنائية لإيجاد حلول مناسبة لهذه المعضلة التي تمس ثقة المتقاضين في القضاء؟

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

## السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

وزير العدل لا يتدخل في سير وفي عمل القضاة، هذا المبدأ يعرفه، السيد المستشار، وقد ذكر به هو نفسه، ولكن هنالك سلطة تقديرية للقاضي في إطار النصوص القانونية التي يطبقها عندما يكون هنالك نص سواء في المادة المدنية أو في المادة الجزائية، هنالك المشرع يحدد قواعد، ويحدد ما هو الحد الأدنى مثلا في المادة الجنائية الحد الأدنى، وما هو الحد الأقصى للعقوبة، ففي هذا الإطار للقاضي السلطة التقديرية الكاملة للحكم بسنة أو بسنتين أو بأكثر أو بأقل حسب القواعد والضوابط التي ينص عليها القانون، فلا يمكن لوزارة العدل أن تتدخل في هذا.

كذلك الشأن في الميدان المدني في حدود طلبات الأطراف يمكن للقاضي أن يبت في حدود هذه الأطراف، ولكن هنالك، وسمحوا لي ثانية، المجلس الأعلى يحاول توحيد كجهة قضائية أعلى، نحاول توحيد الاجتهاد القضائي في مواد عدة، كما أن القانون منح المجلس الأعلى إمكانية عقد جلسات غرفتين أو أكثر لتوحيد الاجتهادات في حالة اختلافها.

هذه هي المسائل الموجودة حاليا، ثم هنالك الندوات التي تعمل على توحيد نظرة القضاة للأمر التي تعرض عليهم. وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير العدل، موضوعه دور الموثقين العصريين في حماية أموال الغير، للمستشارين المحترمين السادة : توفيق كميل، محمد مفيد، شفيق بنكيران، إبراهيم الحب، مولاي المحند المسعود.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

## المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير العدل،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد عرفت مهنة التوثيق العصري تطورا كبيرا خلال السنين الأخيرة نظرا للمصادقية والمهنية التي تطبع عمل الموثق، ونظرا للحماية القانونية التي يوفرها الموثق لزبائنه من عامة المواطنين، غير أنه في الآونة الأخيرة

عرفت المهنة تسلط بعض الموثقين الذين قاموا بالعديد من التجاوزات والاختلاسات والنصب وخيانة الأمانة وتبديل أموال الغير، الشيء الذي أصبح يطرح معه العديد من التساؤلات حول مصداقية الموثق ومهنة التوثيق عموما، إضافة إلى الشكوك التي يمكن أن تتسرب إلى المستثمرين الأجانب حول مصداقية العقود ونزاهة الموثقين التي يبرمونها، وهذا قد يشكل نكسة وضربة في العمق للاقتصاد الوطني ولمصداقية العدالة في بلادنا بحكم العلاقات القانونية التي تنظمها هذه المهنة وتربطها بوزارتكم.

وأمام هذه الحالات المتعددة للموثقين الذين تنكروا للقيم النبيلة التي تملحها عليهم مهنتهم الشريفة، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل وقف هذا النزيف الحاصل في مصداقية مهنة الموثق والتدابير الجزرية التي ستتخذونها من أجل محاسبة ومعاقبة مبذري أموال الغير وتحصين هذه المهنة من مثل هذه السلوكات؟

وشكرا السيد الوزير، نحتفظ بالوقت السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد.

## السيد وزير العدل:

شكرا سيادة الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم.

لا يخفى على أحد أهمية التوثيق التي تفضل بالإشارة لها السيد المستشار المحترم في ضبط المعاملات وتوثيقها، لذلك فإن وزارة العدل تحرص على أن تبقى مهنة التوثيق مهنة الائتمان على الحقوق والأمانة في الإجراءات والصدق في التعامل.

صحيح، كما أشار إلى ذلك السيد المستشار المحترم، أننا نقف من حين لآخر على بعض الحالات التي نأسف لها، والتي تتعامل معها النيابة العامة بما يستوجب الموقف من حزم وصرامة في احترام تام للمقتضيات القانونية، وهذا ما جعل الوزارة تنكب على هذه الظاهرة بما تستحقه من اهتمام، وذلك بتشديد المراقبة وتكثيف الزيارات التفقدية من لدن مفتشي المالية والنيابات العامة للإطلاع على التسجيلات والتعرف على مآل الودائع، والتأكد من سلامة الإجراءات بهدف تأمين حقوق المتعاقدين وفرض الانضباط المهني.

وللإشارة، فالسادة المستشارون يعلمون بأن مشروع القانون المنظم لمهنة التوثيق مطروح حاليا على أنظار البرلمان، وقد أوشك مجلس

النواب أو على الأقل لجنة العدل والتشري ع من الانتهاء من مناقشته،  
وسيعرض على الجلسة العامة في مستقبل الأيام، وهذا القانون حاول أن  
ينظم المهنة بشكل أوثق.

وأريد فقط للإشارة إلى أن النيابة العامة لا تتوانى عن تحريك  
المتابعات الجزرية والتأديبية كلما اقتضى الأمر ذلك، وعلى سبيل المثال  
ففي سنة 2008 بلغ عدد المتابعات الجزرية في حق الموثقين 15  
متابعة، وعدد المتابعات التأديبية 39، وفي سنة 2009 بلغ عدد  
المتابعات الجزرية 9، وعدد المتابعات التأديبية 17، وفي السنة الحالية  
أي الستة أشهر التي مرت من هذه السنة، بلغ عدد المتابعات الجزرية 9  
وعدد المتابعات التأديبية 34.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

اللكمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا نتطلبو منكم تسجلوا ارتياح الفريق ديالنا على إشرافكم على  
هاذ الوزارة، وهاذ الارتياح السيد الوزير ناتج عن الكفاءة اللي الج ميع  
كيشهد لكم بها.

السيد الوزير، سبب طرحنا لهذا السؤال هو التزايد اللي عرفوه  
ضحيا بعض الموثقين، اللي تمادوا في التخلي عن صوت ضميرهم  
المهني، وهذا واقع تطرقت له حل الصحف الوطنية اللي استاءت من  
الأفعال المشينة اللي ارتكبوها الكثير من الموثقين الأصليين، مثال  
التزوير، النصب والاحتيال، خيانة الأمانة، وكذا الاحتفاظ بودائع  
الزبناء في حساباتهم الخاصة عوض وضعها في صندوق الإيداع والتدبير  
كما ينص على ذلك ظهير 1925، وهذا للإستفادة من بعض الفوائد  
البنكية، وكذا المغامرة باستعمال هذه الودائع في بعض المضاربات  
العقارية أو المشروعات التجارية، وعند فشل هذه المشروعات يكون  
أول ضحية هو الزبون، اللي ما عندوش واحد الضمانة واضحة المعالم  
التي تضمن له استرجاع وديعته من عند الموثق، والدليل على ذلك هو  
التعرض اللي تقدم به صندوق التأمين الخاص بالموثقين على الحكم  
الصادر عن الغرفة الجنحية بم حكمة الاستئناف بالدار البيضاء لصالح

ضحيا موثقة شارع 10 مارس، بحيث هذا الصندوق أصبح يقول أنه  
يؤمن الأخطاء المهنية وليس الاختلاسات، ونحن نشاطه الرأي.

السيد الوزير، هذه الاختلالات لم تقتصر على الموثقين الجدد،  
ولكن تعدت إلى الموثقين الكبار، من بينهم واحد يو صف بأنه الموثق  
الخاص لعدد من الرؤساء والملوك الأفارقة والعرب، وكذا الموثقة  
بالرباط اللي وضعوا عندها المستثمرون الأجانب مبلغ مالي كبير قصد  
شراء قطعة أرضية، وبعد ما طالت الأيام اكتشفوا بأن اللي كيبيع لهم  
القطع الأرضية نصاب، ملي رجعوا عند الموثقة لاسترجاع الو دبعة  
ديالهم، تيلقاوها ديبلوكات ما يناهز ثلثي المبلغ لفائدة ذاك النصاب،  
وهنا كنفتحو قوس ونطرح سؤال عن مدى كفاءات بعض الموثقين.  
هاذ الشي اللي طرحناه، السيد الوزير، كيقضي أن ندق ناقوس  
الخطر، بحيث تزامنا مع المشروع اللي تقدمتم به التنظيمي الجديد،  
وراكم مشكورين عليه، لأن طالما انتظرنا هذا المشروع، السيد الوزير،  
وضعتم فيه بعض الضوابط الرقابية اللي غتمكنكم من تحصين هذه المهنة  
من عبث العابثين وتلاعب المتلاعبين، مثال تشديد مراقبة السيد الوكيل  
العام، إلا أنه أصبحنا نقرأ اليوم في العديد من الجرائد الوطنية أن جمعية  
الموثقين تستنكر هذه الضوابط، إلى كانوا هاذ الموثقين نيتهم صادقة  
فلماذا هذا الاستنكار؟

إذن، السيد الوزير، نترجاكم تفاديا لتدخل بعض اللوبيات وحمية  
لمصالح المواطنين أن تسهروا شخصيا على إبقاء على تلك الضوابط  
الرقابية لحماية المواطنين.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

#### السيد وزير العدل:

السيد المستشار المحترم، على كل حال رأيتم النص الجديد ما وضع  
فيه من ضوابط، ولكن أريد أن أضيف بأنه كيفما كان النص القانوني  
فإنه لا يمنع من الانحرافات، لا يمكن أن نضع إلى جانب كل موثق أو  
كل محام أو كل مؤتمن على الودائع شرطيا ليحرص أعماله، هذه  
مسائل تتعلق بالأشخاص وبمدى مراعاتهم للضمير المهني، هذه أمور  
تتعلق بالأشخاص.

## السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة، والآن ننتقل إلى السؤالين الموجهين للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول ظاهرة تشغيل الأطفال، ونظرا لوحدة الموضوع التي تجمعهما، نستأذن المجلس الموقر بعرضهما دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما.

السؤال الأول في الموضوع يتمحور حول تشغيل البنات القاصرات في المنازل، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الرحوني، عبد اللطيف أعمو، عبد المولى حمري، الحسن أكوچكال، عبد الرحيم الزمامي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

## المستشار السيد أحمد الرحوني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

هناك بعض الجوانب التي لم تشملها مدونة ال شغل بصفة مؤقتة ولا اعتبارات خاصة، ومن جملة هذه الجوانب موضوع التشغيل المنزلي أو ما يعبر عنه بالخدمات أو الخدم، وهي تعابير كان من الضروري حذفها من لغة المعاملات وبالخصوص في الجوانب المتعلقة بالحقوق الاجتماعية، وقد التزمت الحكومة منذ مدة بإعداد نص قانوني يخص العمل بداخل المنازل، سواء للرجال أو النساء، هذا النص لم ير النور حتى الآن، ونريد معرفة إن كان هناك مشروع يهياً فعلاً أم ما زال الأمر مجرد فكرة تحتاج إلى وقت لتجسيدها كمشروع قانون.

إن هذا المجال، السيد الوزير، يزداد اتساعاً، حيث يتم تشغيل الأطفال، وبالخصوص البنات القاصرات، داخل المنازل، وفي ظروف تفتقر فيها كل المقومات الإنسانية المطلوبة في مجال التربية والطفولة، وترسخ الممارسات اللا إنسانية، تمتد حتى إلى ذوي تلك الفتيات من الآباء والأمهات، وتعمل على استغلال الفقر والحاجة بدل محاربتهم. لذلك لا يسعنا، السيد الوزير، إلا أن نعود من جديد لنسائلكم حول التدابير الجادة المتخذة على مستوى التشريع والمراقبة لمنع تشغيل البنات القاصرات في المنازل وحماية حقوق الأطفال بصفة عامة من استغلالهم في هذا المجال.

وشكراً.

## السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في الموضوع يتمحور حول اتساع ظ اهرة تشغيل الأطفال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

## المستشار السيد عبد الرحيم الرواح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يمنع قانون الشغل تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشر، كما أنه يمنع تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والثامنة عشر في العديد من أنواع العمل التي لا تتلاءم مع قدراتهم الجسدية أو التي تؤثر على سلوكياتهم الأخلاقية والنفسية إلا بعد إذن مكتوب من مفتشي الشغل بعد استشارة أولياء أمورهم، غير أنه بالرجوع إلى الواقع يتبين عكس ذلك، إذ أن ظاهرة تشغيل الأطفال لا زالت تعرف اتساعاً، بل تزدادت اتساعاً يوماً بعد يوم، مما يتطلب وضع برنامج تتظافر فيه جهود جميع القطاعات الوزارية، وعلى رأسها وزاراتكم، كما يتطلب تتظافر جهود الجميع، مما يجعلنا نطرح على سيادتكم السؤال التالي:

ما هي الإجراءات والتدابير اللازمة التي ستقوم بها وزاراتكم في الجانب الذي يعينكم، وفي الجوانب التي يتطلب التنسيق فيها مع القطاعات الوزارية المعنية قصد وضع حد لهذه الظاهرة لما لها من انعكاسات سلبية على مستقبل الأجيال القادمة؟  
وشكراً.

## السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني على السؤالين في ست دقائق.

## السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد الرئيس.

السادة والسيدات أعضاء الفريقين، الفريق الفيدرالي للوحدة

والديمقراطية وفريق التحالف الاشتراكي.

أولاً أود أن أعبر أننا نتفق حول الظاهرة، أن الظاهرة غير مقبولة لا قانونياً ولا أخلاقياً، مكان الطفل هو مكان المدرسة والحق في التربية

والتكوين، كذلك الدراسات التي تم القيام بها أبرزت بشكل ملموس أن أوضاع الأسر التي كنتدفع أطفالها للعمل ما كتحسنش بتاتا، لكن التي ما كتنتفمش عل يه بكل موضوعية هو القول أن الظاهرة في استفحال.

المغرب كان من الدول الأساسية التي كسرت الطابو حول ظاهرة تشغيل الأطفال سنة 1999 مباشرة من بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وبالتالي تم التهييء أو المصادقة على الاتفاقية 182 - 186 ودخل كما قلتتم تشريع الشغل، وأكد على المنع ديال تشغيل الأطفال أقل من 15 سنة، ووضع شروط بالنسبة للتشغيل ديال ما بين 15 إلى 18.

للأسف، وأقول للأسف، الإحصاءات المتداولة اليوم في المغرب، تعلق الأمر بظاهرة تشغيل الطفلات الخادمت أو غيرها ترجع إلى سنوات 2000 و2002، مثلا يتم تقديم رقم 60 ألف خادمة بمدينة الدار البيضاء صغيرة، هذا الإحصاء أجري سنة 2002، بالنسبة لتشغيل الأطفال كيتقال على المغرب أنه عندنا 600 ألف، و600 ألف كنا أجرينا احنا كوزارة التشغيل سنة 2000، آخر معطيات المندوبية السامية للتخطيط كتشير أن العدد ديال ظاهرة تشغيل الأطفال في المغرب تناقص، واليوم العدد حسب آخر، التي تنشر بالمندوبية السامية، هو 170 ألف طفل في الشغل، ما يعادل 3,4% من الأطفال ما بين 7 و15.

بذلت جهود، ولكن باقي جهود أخرى، من ضمن الجهود الأساسية التي اتخدت، والتي من شأنها في اعتقادي أنها ستساهم بشكل كبير في مكافحة الظاهرة والحد منها، هو برنامج تيسير التي أطلقتته الحكومة ووزارة التربية الوطنية على وجه الخصوص، التي كيقدم دعم مباشر للأطفال والأسر دياهم لتمدرسهم، لأنه يجب مكافحة هذه الظاهرة في جذورها، وجذورها هي الفقر، هي العرض وجودة العرض المدرسي، وهي عوامل أخرى، يمكن سوسولوجية، إلى غير ذلك ... لكن إذا أعطيت رقم ديال أنه سنة 2009-2010: 280 ألف طفل التي تم دعمهم دعم مباشر في إطار برنامج تيسير هو 162 ألف أسرة، هي 220 مليون درهم.

بالرجوع للقانون، هناك مشروع قانون التي - طبقا لما قال السيد المستشار المحترم - اليوم الظاهرة ديال تشغيل الأطفال حسب الرصد التي كتقومو به في وزارة التشغيل، خاصة في العمل، تركز بالأساس

على القطاع غير المهيكل، ملي كتقول القطاع غير المهيكل هو القطاعات، شوية في الفلاحة، شوية في الصناعة التقليدية، إلى غير ذلك من الجوانب، وهذه عملية رصد التي كتقومو بها الآن منذ 2008 عبر واحد شبكة المفتشين ديال الشغل التي تعينوا خصيصا لمتابعة الظاهرة وحصرها.

بالنسبة للجانب القانوني، هناك مشروع قانون التي تم التوافق عليه ديال تقديم خدم بالبيوت انطلاقا من مدونة الشغل، وحصل عليه توافق مع كل الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ويتم دراسته من أجل أن يأخذ المسطرة ديالو، كيمنع بطبيعة الحال التشغيل أقل من 15، وكنظم هذه المهنة، بطبيعة الحال تطرح لنا إشكاليات، والإشكالية الحقيقية التي مطروحة لنا كيفية آليات المراقبة، لأنه البيوت هي إلى بعينا نسميوها محصنة أو كذا، كيف غادي يقوم جهاز تفتيش الشغل بهذه العملية، وهذه إشكاليات التي كتحاولو نذل من الصعاب الأساسية في الواقع التي كتواجهنا في هاذ الجانب التي أشارو له السادة المستشارين في تدخلاتهم.

أكد لازالت هناك جهود تبذل، هناك خطة العمل الوطنية للطفولة، التي وضعت كهدف استراتيجي لل قضاء على الظاهرة سنة 2015، هناك برنامج إنقاذ التي كان موجه بالخصوص في جوانب ديال التحسيس، التوعية، كذلك أنشطة مدرة للدخل خاصة في الجهات، لأن اليوم كنعرفو ما هي الجهات في المغرب التي تزود هذا السوق إذا بعينا نسميوه ديال الطفلات القاصرات أو في التشغيل على مستوى بعض القطاعات. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، إشكالية خادمت البيوت لا يقتصر على الأطفال،

على الفتيات ولا على الفتيان، بل كذلك يهم المسنين البالغين التي تجاوزوا 16 سنة، لذلك فهذه ظاهرة لا بد من معالجتها، وأنتم في بداية الطريق على كل حال، وضعتم مشروع قانون في نطاق مدونة الشغل،

هذا شيء إيجابي، ولكن الشيء الذي ينبغي أن أؤكد أنه هو أن القانون المغربي الأساسي، القانون المدني، انطلق من فكرة ما يسمى بعقد الشغل، يعني عقد آدمي. بمعنى يشترط حتى من الناحية الشرعية أن يكون هناك أجر، وأن يكون كذلك معاملة حسنة، جاءت الاتفاقية الدولية والقوانين تطورت، إنما بقت الحالة ديال الخادمت على حالتها. صحيح لم يكن هناك استفحال، ولكن هناك ذوبان، هذا الذوبان لم يرافقه أو يسايره مجهود من أجل التأطير والهيكلية والاستجابة للطلب ووضع الأمور في الإطار الصحيح الذي يجب أن تكون فيه، أنا متأكد بأنكم في الطريق، ولكن نعتقد على أن أما م هذا الوجه الآخر هناك عائلات ميسورة كثيرة في المغرب الآن تجد صعوبات في إيجاد من يساعدها داخل بيوتها وتلتجئ إلى الخارج، عندنا خادمت من الفلبين، من آسيا، من إفريقيا، من كل، وبأجور كثيرة جدا، معنى أن هذا القطاع وصل الوقت للعناية به، لم يعد لنا نهائيا مبرر أن تبقى كلمة خادمت في قاموسنا الوطني، لأن هناك تطور للمجتمع، وهناك كذلك في المفاهيم وهناك رفض لدى الأجيال الجديدة أن يأخذ هذا اللقب الخادمة في البيوت، الشيء الذي يجعله يفرض إلى عدم الاشتغال وأن يدخلن في هذا الباب.

فلذلك، لا يسعنا إلا أن نهنئكم، وأن نطالب باستعجال بإخراج هذا القانون الذي ننتظره، وأنتم تتحدثون عنه منذ مدة، وأن يساهم في هيكلية هذا القطاع. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

في إطار التعقيب، أريد أن أشير فقط في إطار الإجابة التي قدمها السيد الوزير، والتي لا تختلف حولها بشكل كبير حول محتوياتها، ولكن نريد أن نشير إلى أن بعض المجهود الذي يبذل من طرف الحكومة المغربية ومن طرف بعض هيئات المجتمع المدني التي تشتغل في هذا المجال، والإرادة السياسية المعبر عنها من أجل محاربة الظاهرة لم تظهر إطلاقا خلال الدورة الأخيرة لمنظمة العمل الدولية، إذ أن التقرير المقدم إلى لجنة القوانين تحت عنوان إلغاء تشغيل الأطفال وحماية الأطفال

والمراهقين، قدم صورة قائمة عن وضع تشغيل الأطفال في المغرب، إذ يتضمن التقرير مصطلحات جارجة كالعبودية المتبناة، كالأباء الذين يبيعون أبناءهم.

كذلك أشار التقرير إلى عدم قدرة الحكومة المغربية على تفعيل حتى بعض بنود مدونة الشغل المتعلقة بتشغيل الأطفال رغم أن المغرب صادق على الاتفاقية 1982 المتعلقة بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال الصادرة سنة 1999، والتي صادق عليها المغرب سنة 2001، وكذلك الاتفاقية 138 حول السن الأدنى للتشغيل لسنة 1973، والتي صادق عليها المغرب سنة 2000.

إلا أنه نتساءل: أين الحل؟ هل في الدبلوماسية المغربية التي من المفروض فيها أن تكون حاضرة للدفاع عن قضايا الوطن أم في عضويتنا في إطار منظمة العمل الدولية التي يتبين من خلال التقرير الذي وضع لدى لجنة القوانين أن المغرب غائب بشكل مطلق عن الدفاع عن قضايانا الوطنية، وفي مقدمتها قضية تشغيل الأطفال، وعلى رأسها بطبيعة الحال خادمت البيوت التي عبر عنها التقرير بالعبودية المتبناة؟

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في مدة أربع دقائق.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم والسيد المستشار المحترم كذلك، خاصة ما أثاره السيد رئيس الفريق الفيدرالي، أنا يمكن أن أقول أن المغرب هو ضحية شفافيته، أننا بلد نعلن بكل موضوعية، وكاين واحد الحراك وكاين واحد النقاش إلى غير ذلك، أكيد خلال مؤتمر منظمة العمل الدولية، وأتيحت لنا الفرصة للمشاركة فيه، لما قدمنا الصورة الحقيقية للمجهود الذي بذل في المغرب حتى لجنة الخبراء غيرت موقفها، كانت لها صورة أن باقي في المغرب 600 ألف طفل، أن باقي لنا 60 ألف خادمة في الدار البيضاء بوحدها، وهذه إحصائيات ترجع إلى 2000 و2002 ماشي ديال اليوم، وهذا الشيء الذي كبرج، وللأسف كانت هذه الصورة، وكان مبدول جهود، أكيد من التوصيات التي كانت ديال منظمة العمل الدولية هو أن المغرب مطالب بإصدار القانون الذي طالبوا به السادة المستشارين، وكنوا عدوكم بأننا غادي نبذلو جهود مع زميلتنا وزيرة التنمية الاجتماعية وبقية الوزراء

المتدخلين في المجال من أجل حل أو تذليل الصعاب التي كتواجه إصدار هذا القانون، التي كنعتهرو شخصيا من الأساسيات، إلى جانب واحد القانون آخر هو التشغيل، القانون التي تتحدث عليه مدونة الشغل بالنسبة لهاذوك المقاولات الصغرى، حتى هي مازال مصدرناش فيها قانون، المقاولات الصغرى إلى غير ذلك.

فهنا لا بد من توجيه التحية إلى المركزيات النقاوية المغربية، وكذلك إلى أرباب العمل، لأن موقفهم داخل لجة المعايير ديال منظمة العمل الدولية في الواقع أدحض بعض الأطروحات التي حاولوا يستعملوها حتى بعض الخصوم ديالنا التقليديين في هذا الملف، ولكن حتى التوصيات إلى اطلعت عليها السيد، المستشار المحترم، أنها كانت أكيد طلبت من المغرب أنه يعطي المعطيات الدقيقة، ويوافيه، وهاذ الشيء الذي قمنا به مباشرة من بعد مؤتمر منظمة العمل الدولية، وافينا المنظمة بكل التقارير، كذلك وافيناها بالدراسة ديال المندوبية السامية للتخطيط، وفيناهم كذلك بمشروع الرسوم التي تينقل أو كيوسع لائحة الأعمال الخطيرة الممنوعة على الأطفال من بين 15 إلى 18 سنة من 10 إلى 30 التي كنا صادقا عليه جميعا كشركاء اجتماعيين، واليوم مطروح باش يصادق عليه مجلس الحكومة في الأسابيع المقبلة، وكنواعدو أن هاذ الملف والتي يمكن لي أن أوكد أن اليوم مجال التي قالت منظمة العمل الدولية مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها في منقول المغرب.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته، والآن ننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول إغلاق بعض المساجد، ونظرا لوحدة الموضوع التي تجمعهما نستأذن المجلس الموقر بعرضهما دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير لإجابة عنهما.

السؤال الآتي الأول في الموضوع يتمحور حول توفير أماكن بديلة للصلاة بعد إغلاق بعض المساجد عبر تراب المملكة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد السلام اللبار، عبد العزيز العزاي، عزيز الفيلاي، خديجة الزومي، إسماعيل قيوح.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال .

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتين الوزيرتين،

السيدة رئيس الفريق الاشتراكي،

السادة إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، ومن تداعيات انهيار مسجد خنانة بنت بكار بمدينة مكناس أو ما يعرف بمسجد باب البردعيين، تكونت لجنة أو تكونت لجن إقليمية عبر مختلف رقع التراب المغربي لمراقبة ومعاينة أي مسجد أو أماكن للعبادة تتخلله عيوب لإصلاحها وترميمها حتى لا تتكرر الأحداث السالفة كما وقع في المسجد المذكور.

وفي يوم الجمعة 14 ماي 2010، وبالضبط في مدينة وجدة، أعطى أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأمره المطاعة بترميم وإصلاح هذه المساجد، وفعلا ومشكورين، السيد الوزير، بادرت وزارتك في إرسال مذكرة، والمذكرة 86 بتاريخ 24 ماي لأن الخطاب ديال سيدنا كان في 14، وأنتم في 24 وهذا شيء محمود، 24 ماي هذه المذكرة تطالبون فيها نظار الأوقاف والمسؤولين عن وزارتك الإقليميين بالبحث وإحصاء جميع المساجد والبحث عن أماكن بديلة للصلاة تخفيفا من الثقل الذي سيصادف شهر رمضان المبارك.

وفعلا تمت هذه العملية باستشارة مع السادة العمال والسادة الولاة والسلطات الإقليمية والمحلية، وكانت عملية مباركة نوه بها الجميع، سيما وأن هناك نقص بعد إغلاق جل المساجد التي كانت متداعية للسقوط أصبح فراغ، فمدينة مكناس مثلا داخل المدينة مسجد باب البردعيين، مسجد النجاريين، مسجد سيدي سعيد، والمسجد الأعظم مغلق، والكثافة السكانية بمكناس، هذه الكثافة فين غتمشي تصلي؟ فكانت بادرة طيبة للبحث عن أماكن للصلاة، غير أن مديرية المساجد بادرت بتنبيه المسؤولين على أنها سوف لن تدفع مليما واحدا مقابل البحث عن هذه المساجد، فكيف يمكن أن نبحث عن أماكن للصلاة دون دفع؟

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في الموضوع يتمحور حول إغلاق بعض المساجد وطبيعة الفضاءات المؤقتة للعبادة، للمستشارين المحترمين السادة : أحمد

حاجي، العربي خربوش، جناح عبد العزيز، حسان الغزوي، محمد عذاب الزغاري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتفسيح السؤال.

### المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد نتج عن انهيار بعض المساجد لأسباب مختلفة اهتمام كبير بوضعية بنليات المساجد في كل ربوع المملكة، وأصبحت السلطة المحلية تقدم على إغلاقها خوفا من حدوث مكروه، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عكس المتبغى، فعندما يتم إغلاق مسجد قد يلجأ المواطنون إلى فضاءات أخرى إن وجدت أو فضاءات مفتوحة لممارسة العبادة بصفة مؤقتة وبعيدا عن إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو ما قد يعيدنا إلى حالة وجود مساجد بعيدة عن إشراف الوزارة. إن الانتباه إلى وضعية المساجد وصيانتها لحماية أرواح المواطنين أمر إيجابي للغاية، ولا يمكن سوى دعمه بل والإلحاح عليه، لكن لا بد من الحلول وبالإمكان إيجادها، و حتى في حالة الإغلاق يجب أن تكون هناك فضاءات مؤقتة وتحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

فهل تقوم وزاراتكم، السيد الوزير المحترم، بتتبع هذا الوضع والحضور بجانب السلطة المحلية لتدبير التعامل مع المساجد، وعندما نقول المساجد، فيه مساجد وفيه يعني مساجد للصلاة الخمس لا لصلاة الجمعة، ما يسمى في الجنوب بتمزكادوين، إذن لتدبير التعاون مع المساجد المشكوك في سلامة بناياتها، وهل يحرص مناديب وزاراتكم في عين المكان على توفير فضاءات للعبادة تحت إشرافهم بصفة مؤقتة والحيلولة دون بروز ظاهرة المساجد الخاصة الخارجة عن العادة؟ وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عن السؤال المتعلقين بإغلاق بعض المساجد، تفضل السيد الوزير.

### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدين المستشارين وفريقيهما على هذا السؤال ذو الطبيعة المشتركة، وأبلغكم قبل كل شيء أنه لن يقع هنالك أي انحراف ناتج عن هذه الوضعية فيما يتعلق باتخاذ مساكن أو أماكن غير معروفة كمساجد، أولا لأنها غير شرعية، فالיום توصلت من المجلس العملي الأعلى بنسخة من جواب عن سؤال جاء إلى المجلس العلمي الأعلى من مجلسين علميين محليين مختلفين في نفس الموضوع، هل يمكن أن تتخذ الفضاءات مساجد للصلاة ولصلاة الجمعة؟

فحكفت لجنة الفتوى، فأصدرت فتوى بأنه نعم في هذه الحالة، حالة الاضطراب مثل ما نحن بصدده، ولكن لا يجوز خارج ذلك، خارج الفضاءات المنظمة، وإن كانت غير مسقوفة مثلا، لأنهم استشهدوا بجميع الأقوال الفقهية أن تتخذ، أولا هذه المساجد لا تجوز فيها الصلاة، ثم نحن عمليا لا يمكن أن نسمح بأن تؤدي هذه الحالة إلى ظهور مساجد غير شرعية، بمعنى غير رسمية.

فيما يتعلق بقضية المساجد، كما تعلمون وكما ذكرتم، خرجت لجان وفحصت حوالي 20 ألف مسجد، وتبين أن 10 آلاف تقريبا و500 تحتاج إلى فحص دقيق، هذا الفحص أجرينا من أجله اتفاقا مع المختبر الوطني للأبحاث المعمارية (LPEE)، أجرينا اتفاقية بترخيص من السيد الوزير الأول، وهو الآن يشتغل وفي أقرب وقت سيعطينا بالتدقيق ما هي الحالة، لأن قرارات اللجان كما تعلمون جاءت في جو معين، وجرت عن طريق اللجان.

الآن نحن بصدده، كما جاء في العرض الذي ألقينته أمام أمير المؤمنين في المناسبة التي أشار إليها السيد المستشار، الآن نحن بالتدقيق، لكن على كل حال هناك 584 مسجدا مغلقا، وجدنا ل 417 منها محلات بديلة، وبقي 167 مكانا سنيني لها محلات بديلة تبني من جديد، وهذا إنفاق، وقضية أن الأمر ذهب إلى المسؤولين أن لا ينفقوا، هذا أولا ماشي من جهتنا، وثانيا عمليا سنرى أنه غير صحيح. لحد الآن خرجنا 4 ملايين درهم، ونحن باقين يله زائدين، فإن شاء الله غ ادي تكون الأماكن البديلة اللي غادي تبني، والأماكن الأخرى البديلة اللي قريبة من المساجد الأخرى، غادي نعملو بجميع الوسائل باش الناس يكونوا مرتاحين، ولا سيما في أداء شعائرهم في



رمضان المقبل، ولكن النقطة التي أثارتموها قضية أنه يكون هذه مناسبة للفوضى أو لشيء آخر ، فهذا لن يكون إن شاء الله بالتعاون مع الجميع.

شكرا لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير، السيد الرئيس كذلك.

السيد الوزير، أظن أنني لم أتلق الجواب المقنع، لأن المذكرة 86 تقول بأن دبروا فين يصلبو الناس، ولكن بلا فلوس، هاذ بلا فلوس الآن هاذ السؤال أظن كان وجيه، لأن الرأي العام غادي يسمع وغادي يطمئن، والجواب ديالكم، السيد الوزير المحترم، كان شافي، ولكن بغينا نظمئن أو نظمئن الناس رواد المساجد المسلمين الحمد لله، باش أنهم يطمئنوا أن هناك إمكانيات مادية لصفها كبدايل لأماكن مخصصة ومحترمة ومسموح بها لأداء فريضة الصلاة، خصوصا مع شهر رمضان المبارك.

ونحن نعلم كذلك أن جل الناس تأثروا، مجلس مقاطعة فاس ومعنا الرئيس ديالو الآن، أدرج هذه النقطة ضمن جدول الأعمال ديال دورة يوليو الحالي، بحيث أن الناس راهم كيتساءلو ما مصير المساجد المغلقة وأين سيتوجه المسلمون؟

ونحن نعلم أن هناك دعم كبير من جلالة الملك نصره الله الذي يعتبر من القادة المسلمين عالميا يدعمون المساجد الله وعلماء المسلمين، ويدعم الفكر الديني السميح نهجا بالإمام مالك، فنحن نفتخر بدعم جلالة الملك، لكن نتظر دعم الوزارة للنظار باش ما يتورطوش، لأن كايين الناس اللي كراو وأعطاو واحد الوعد بأهم غادي يكريو مساحة بحضور السلطات الإقليمية، الوالي والعامل، ولكن الآن شكون اللي غادي يخلص؟ مهما أن السيد الوزير الآن كيصرح أنه غادي يخلص، فبارك خطواتك، ونحن لا نشك في مدى جديتكم وعزمكم على القيام بهذا الواجب، وما الثقة المولوية إلا خير دليل.

وفقكم الله وأعانكم، شكرا مرة أخرى والسلام.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أشكركم، السيد الوزير المحترم، على ما تبذلونه من جهد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتطبيق حرفيا تعليمات أمير المؤمنين صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وعلى ما زودتمونا به من معلومات عن جهود الوزارة فيما يخص أماكن العبادة.

لكن، السيد الوزير المحترم، وبالرغم من هذا الرصيد الإيجابي، على العموم تبقى بعض النقاط المتفرقة من بلادنا في حاجة إلى تدارك المواقف والتدخل لسد بعض الثغرات، وأخص بالذكر، هنا سأتكلم على العالم القروي، إقليم اشتوكة آيت باها، والذي تقطن غالبية ساكنته في العالم القروي أكثر من 99%.

إن أماكن العبادة في دواوير هذا الإقليم تتك لف بها الساكنة، ما يسمى ب "الجماعة"، بناء وصيانة وتعميمات الفقيه، أي ما يسمى بالشرط، وهي صفة محمودة على كل حال، بعد الأمطار الأخيرة بادرت السلطة إلى إغلاق هذه الفضاءات كإجراء احترازي لحماية للأرواح حتى لا تتكرر المآسي.

وبعد التحريات التي قمنا بها كفريق التح الف الاشتراكي، رصدنا على وجه التشخيص بعض المعالم التي تم إغلاقها كمسجد إغرفان بإداو غنيديف ومدرسة إيرس العتيقة، من أقدم المدارس العتيقة في منطقة سوس، تخرج منها عدد من العلماء الأجلاء، علاوة على مدرسة الرباط بجماعة إداو غنيديف ومسجد إيروا تيزيت وإلى آخره...

وأمام هذه الوضعية، بادر عدد من المحسنين - جازاهم الله خيرا - إلى إعلان استعدادهم التام للقيام بكل ما يلزم ماديا ومعنويا لأجل إعادة فتح هذه الفضاءات، وقد تم بالفعل مندوب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قصد إنجاز المتعين، وإلى حدود طرح هذا السؤال لازالت الوضعية على حالها.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير، بالتدخل العاجل لحل هذه المسألة، سيما ونحن على أبواب شهر رمضان، شهر العبادة والغفران، مما سيجعل في الحاجة ماسة لهذه الأماكن حتى يؤدي المؤمنون شعائهم في ظروف ملائمة.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في 4 دقائق.

## السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد الرئيس المحترم، أشكر السيدين المستشارين المحترمين على التعقيب.

أنتم ترون معنا أن الأمر يتعلق بأمر لم يكن داخلا في التدبير بهذا الحجم، كنا نصلح المساجد، نرمم المساجد، نبني المساجد، لكن الأمر الآن موضوع بشكل غير مسبوق، التقدير الأولي الذي صرحنا به أمام أمير المؤمنين أعزه الله في الكلمة التي أشرتم إليها، هو ملياران و 700 مليون درهم، لذلك فكاين بعض الإمكانيات ديال الأوقاف اللي يمكن في هاذ العملية المستعجلة، ومغا ديش نفرطو فيها وأنا قلت لكم راه بدينا كنصرفو، ميمكنش، لابد منصرفو، ولكن كونوا معنا حتى نتمكنو من الوسائل اللي غادي نديرو لها برجة، وثم راه في هذاك التقرير اللي كنا قدمناه أمام أمير المؤمنين، فيه أنه هاذ العملية غادي تخلي لنا واحد الضابط ثابت، عندو موارد، وعندو ترتيب، وعندو مراقبة، وفيه مشاركة الغير، ماشي غير وزارة الأوقاف للقيام بهذا الأمر، ماشي غير مسألة مؤقتة واحد القضية حدث وقع وغادي يمشي، الحمد لله يعني أستغفر الله ونحمده في نفس الوقت ونطلب الرحمة للذين انتقلوا إلى جوار رحم.

ولكن الأمر الآن خصنا ليه واحد التدبير، واحد الميزانية، أنتم كتعرفوا بلي 2% هي ديال الثمن هي الصيانة ديال أي بناء، وإذا طبقنا على المساجد اللي هي ملايين وعشرات الملايين ديال الأمتار كتعرف أشنو هي، لذلك كونوا معنا راه حنا كنفذو سياسة أمير المؤمنين والتوجيهات ديالو، ومعكم ومع الجميع باش يمكن لنا نواجهو هاذ الحالة.

احنا مغنقصروش فيه، ولكن الله تعالى حسيننا، ولكن غير نتفقو أننا أمام واحد الأمر يعني من واحد الحجم معين هذا هو، الآن غادي نواجهو رمضان باش ما اعطى الله، ولكن راه ماشي هو القضية رمضان فقط، قضية ديال مواجهة ما ستسفر عنه تدقيقات هاذ المكتب، مكتب الخبرة، لربما يكون 3000 مسجد لإعادة البناء أو 4000 أو 5000 أو 6000، ثم الصيانة الدائمة لبقية المساجد، فهاذ الأمر كان بيني المساجد، ولكن قضية الصيانة مداخلاش، وهذا أمر الآن أصبح ديال الأمة، كان دائما ديال الأمة أصبح ديال الجماعة أيضا، وهاذ الجماعة فيها الناس اللي شرتو لهم، اللي كانوا كيتطوعوا.

ودائما ذكرت أمامكم عدة مرات أنه ميمكن يخرجنا من هاذ الشيء إلا واحد التدبير محلي، عندو موارد كتراد، فيها الإحسان، فيها ميزانية الدولة، فيها الأوقاف تنمي، وفي صعيد محلي ديال عمالة أو ديال إقليم، هذا هو اللي غادي يخرجنا، وهاذ المسألة غير مسألة ديال وقت وتنديروها، احنا عندنا التصور ديالها الكامل. وشكرا لكم.

## السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، موضوعه عملية تفويت الدور والمحلات التجارية التابعة لوزارة الأوقاف، للمستشارين المحترمين السادة: فؤاد القادري، نجيب فخاري، محمد زاز، محمد بنزيدة، خليل إبراهيمي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

## المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

يشتكى العديد من المواطنين من المشاكل التي يتعرضون إليها، وذلك لعدم علمهم ومعرفتهم بمسطرة تفويت الدور والمحلات التجارية فيما بينهم التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دون علم الإدارة المعنية، حيث يكتفون بكتابة ورقة من لدن الكتاب العموميون، والمصادقة عليها في المقاطعة دون تكليف هذا الأخير عناء الإطلاع على فحواها، الشيء الذي يترتب عنه ضياع أموال الأشخاص الذين تحول لهم هذه الدور دون علم الوزارة المعنية، وبالتالي يؤدي إلى تشرذم العديد من العائلات المقبلة على مثل هذه البيوع.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتتويرنا ومن خلالنا الرأي العام الوطني لوضع حد لهذه المشاكل والتلاعبات التي غالبا ما تعرض أصحابها للضياع؟ وشكرا السيد الوزير.

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

## السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكركم وأنتم أترتم قضية فعلا يقع فيها الالتباس إما بعدم العلم أو بإدعاء عدم العلم، لأنها مسألة فيها عقار وفيها كراء وفيها مصالح. على كل حال كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، المادة 12 من الظهير ديال 1913 تنص على أنه لا يجوز التولية قطعا في الأملاك الحسبية المعدة للسكنى، وتجوز بشروط في الأملاك الحسبية المعدة للتجارة.

في البداية ملي توليت هاذ الأمر هذا بتشريف من أمير المؤمنين حسبت هاذ قضية التولية لأن كان فيها واحد العدد ديال المشاكل، عاودنا رجعنا باش ما تضعيش الحقوق ديال الناس وباش نكونو كناخذو بنفس القواعد التجارية فتحنها، يعني حسبنا في 5 فبراير 2003 وعاودنا رجعنا لها في 2005، وشرطناها بشروط، استخلاص جميع الديون، أداء الراغب في ال تولية بالإدلاء بتنازل المكتري، تعديل الكراء تعديلا مناسبا، اعتبار سريان مفعول التولية من تاريخ حلول المولى، أداء غبطة للأوقاف مضبوط الشكل دياها بالنسبة للكراء، يعني كايين 80 شهر بالنسبة لواحد القدر من الدرهم حتى ل 100، 50، 60، 40، 30 إلى آخره، الشرط السادس استخلاص هذه الغبطة، إلى غير ذلك...

الشروط معلومة بالمذكرة اللي ترسلت للنظار بتاريخ يعني في 2005، يعني ساري بها المفعول، وكنظن كيغرفوها جميع الناس ولكن تطرح حالات تقولوا راه ما غاديش يسيقوا لنا الاخبار، راه يمكن لنا نوليو، وكيوقعوا بعض الناس ضحية وبعض الآخرين كيوقع لنا معهم. على كل حال في المدونة الجديدة، المادة 86 تعيد نفس الإجراء، لا يجوز للمكتري تولية الكراء إلا بإذن كتابي من إدارة الأوقاف، كما يمنع الكراء من الباطن مطلقا، لذلك إذا كان شي نقص، وراه صدرنا واحد الدليل في هاذ الشيء، إذا كان شي نقص في الإ إعلان في هاذ القضية غادي نعاودو نقولو للنظار، علقوا هاذ المسألة في باب النظارات، أنه هاذ القضية ونديرو عليها ندوة باش يعرفوا الناس باش ما بمشيوشي، تيقوا فينا الحال بالخصوص الناس ديال السكن، كيمشي كيقول له ندوز لك لأن الكراء رخيص، وكيوقع ضحية، وكنحاولو احنا نرفعو في بعض الأحيان، نرفعو إلى آخره، ولكن مع ذلك قانونيا

لا يجوز فيما يتعلق بالسكنى، وله شروط فيما يتعلق بالمحلات التجارية هي اللي ذكرت لكم أهمها.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد فؤاد القادري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بداية نشكر السيد الوزير على ما جاء في رده، وفي الواقع نحن نتحسر على كل مظاهر التشويه والتراجع اللي كيغرفو واحد الجانب كبير من القيم والأخلاق ديانا، فبالأمس ، السيد الوزير، كنا نسمع على مواطنين مغاربة يستفيدون في إطار عملية الكراء أو عن طريق عملية الكراء من أراضي زراعية تابعة للأوقاف والشؤون الإسلامية، وكان الواحد منهم عندما ينتهي في آخر النهار من حرث القطعة الأرضية التي يستغلها في إطار الوقف، كان يحرص على تنظيف وغسل محراثه حتى لا يحمل إلى مسكنه في الليل حبة رمل أو ذرة تراب من أرض الوقف خشية من أن يسأل عنها يوم القيامة، للأسف اليوم نسمع عن مواطنين يستفيدون من الوحدات السكنية ومن المحلات التجارية بسومة كرائية بسيطة جدا ورمزية في غالب الأحيان.

مسألة السومة المنخ فضة هي مسألة طبيعية باعتبار أن هذه الوحدات هي موجهة لمن ليس لديهم الإمكانيات الكافية لاقتناء سكن يؤويهم أو محل تجاري يقيمهم دون السؤال، الأمر اللي ماشي طبيعي هو أن هاذ الناس اللي كيستافدوا يقومون بتفويت هذه الوحدات بدون وجه حق وبدون علم الإدارة المختصة والم غنية، مستغلين بذلك جهل وعدم معرفة الناس بمساطر التفويت.

السيد الوزير، نحن نعلم وعندنا ثقة كاملة بأن الوزارة حادة وجاهدة في إطار إمارة المؤمنين للتصدي ولوضع حد لهذه الظاهرة، ولكن وعيا منا بدور الأوقاف في تنمية الإنسان سلوكيا وروحيا وعلميا، وإيماننا منا كذلك بدور الأوقاف في ضمان بعض الحاجات المادية الأساسية لمجموعة من المواطنين على وجه المساواة والرفق والإحسان وليس على وجه الربح والابتزاز والاستغلال، نحثكم على

بذل المزيد من الجهود، وذلك لتكريس مفهوم وثقافة الوقف  
وللمحافظة على المدلول الحقيقي للوقف ولحماية الناس البسطاء الذين  
يسقطون بحسن النية في شرك السماسرة ومصاصي الدماء.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، احنا متفقين معكم تماما، يعني الأخلاق اللي  
تدنت، تدنت بالنسبة لجميع المعاملات، وماشي غير هاذ الشي هذا،  
الآن كاين ناس اللي كيعرفوا ماشي الملك هذاك ديالمهم، هو ديال  
الأوقاف، كيمشيو كيتعرضوا فيه، كنهضر على مئات الملايين والملايين،  
ماشى غير مسألة ديال قضية كراء، السومة الكرائية القديمة في بعض  
المحلات لأنها قديمة ولأن الوزارة كتخرج من مراجعة الكراء بالشكل  
التجاري العادي، ودرنا عدة محاولات واحنا مازال، ولكن الآن هذه  
المدونة اللي صدرت دارت لنا واحد الدفعة جديدة لتوسيع واحد العدد  
من المساطر، ماشى غير من الناحية القانونية، ولكن واحد الممارسات  
فعلية، وربما إن شاء الله كنفكرو نردو النظارات بحسب المعاملات، لأن  
كنا نقصنا، خليناها غير في المحلات اللي فيها شي أوقاف معتبرة،  
نردوها من أجل إحداث أوقاف جديدة، لأن الآن الناس من جملة  
الأمر الواردة في التعليمات الملكية السامية فيما يتعلق بقضية إحداث  
الجلس الأعلى لمحاسبة الأوقاف، تشجيع الناس على الأوقاف، والحس  
ديال الأوقاف موجود في المغاربة وكنلمسوه كل مرة وكل سنة، عندنا  
60% من المساجد كيبنيوها بفلوسهم، أنا بالنسبة لي هاذيك هي  
الأوقاف، وكندار عليها مرافق تبرى.

لذلك، هذه المسألة إن شاء الله يعني كتنمناو أما كل شهر أو كل  
3 أشهر نقطعو فيها شي مراحل يعني بالتعاون ديالكم، واحنا الانتقاد  
ديالكم أو التنبيهات ديالكم راه كتفيدنا وكتلاقي مع المجهود ديانا  
والنوايا ديانا والله تعالى يعلم بالنوايا.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة،  
والآن ننقل إلى السوالين الآيين الموجهين إلى السيدة وزيرة الصحة،  
السؤال الأول موضوعه تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالعالم

القروي بسيارات الإسعاف، والسؤال الآني الثاني الموجه إلى السيدة  
الوزيرة موضوعه معاناة مرضى الروماتويد.  
وبسبب انسحاب السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة  
والمعاصرة ننتقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة الوزيرة، موضوعه  
مرض العمى الأزرق، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد  
السعداوي، عبد الحميد الحنكاري، عمر أدخيل، الهاشمي السموني،  
المهدي عثمانون.

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد المهدي عثمانون:

شكرا السيد الرئيس، أنا في السؤال اللي عند الفريق الحركي مرضى  
العمى الأزرق، السيد الرئيس.  
السيدة الوزيرة،  
السيدات الوزيرات،  
السادة المستشارين،

هذا السؤال هو تقني لأن الموضوع تقني لحد ما، نعرف بأن مرض  
العمى الأزرق من الأمراض الصامتة التي تصيب الإنسان خفية ليوجد  
نفسه فاقدا للبصر، حيث يقدر عدد المصابين بهذا الداء حوالي 500  
ألف شخص، غالبيتهم يجهلون إصابتهم بهذا المرض، ويجهلون أيضا  
أسبابه وتداعياته، ومن بين هؤلاء المصابين يوجد 35 ألف شخص  
فقدوا بصرهم بصفة نهائية بسبب هذا الداء.

إلا أن الخصائص الحاصل في عدد أطباء العيون، جعل هذا الداء  
المسمى بالفرنسية (glaucome) يتفاقم ويزداد حدة، نظرا لعدم  
وجود توعية بوجود المرض والتعرف عليه والتحذير من خطر تفاقم  
فقدان البصر في حالات عدة في عدم مراقبة صحة العين بانتظام، خاصة  
لدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة بهذا المرض الصامت.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، ماذا أعدت وزارتكم للتخفيف من  
خطر تفاقم مرض العمى الأزرق؟ وما هي التدابير التي اتخذتموها  
لتعويض الخصائص الحاصل في عدد أطباء العيون؟  
وأحتفظ السيد الرئيس بباقي الوقت للتعقيب إذا سمحتم

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

## السيدة يامينة بادو، وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في البداية أريد أن أشير إلى أن هاذ مرض العمى يتكون أساسا من ثلاث أمراض أساسيين، كإين أشياء أخرى، ولكن بالأساس كإين (le trachome)، ويمكن لي نقول لكم على أن بلادنا غادي يحصل على اعتراف من طرف منظمة الصحة العالمية كبلد خال من داء (trachome)، إذن هذا مرض اللي حقيقة وزارة الصحة بذلت منذ سنوات مجهود كبير، واللي مكنا أننا نصبحو م عترفين كبلد خال من (trachome)، كإينة هناك (la cataracte)، وهنا كإين برنامج عمل بالنسبة لوزارة الصحة، باش نديرو خلال هذه السنة 100 ألف عملية جراحية، وخصصنا لها غلاف مالي ديال 44 مليون ديال الدرهم، دابا غير في نفس السنة وصلنا بعدال 50 ألف مقابل 23 ألف اللي كان تيدار خلال السنة.

بقي كما أشترتم السيد المستشار المحترم، وأثرتم هذه الإشكالية اللي هي حقيقة كإينة، وواضحة إشكالية هو مرض (le glauome) العمى الأزرق كما أشترتم له، هاذ (le glauome) عندو واحد الخصوصية حتى على الصعيد الدولي ما كإين حتى شي إستراتيجية متوافق عليها دوليا، واضعاها حتى المنظمة العالمية في الصحة بالنسبة لطريقة القضاء على هذا المرض.

فحن في إطار مخطط عمل الوزارة خلال الفترة 2008-2012 كنا سحلنا من ضمن الأمراض اللي خصنا نقضيو عليها ولا تنصدي لها على الأقل هو مرض العمى الأزرق، وسننظم خلال الأيام الم قبلة القليلة، ربما الأسبوع الماضي أو من دابا 10 أيام، واحد الأيام المقبلة غادي يكون هناك لقاء غادي يضم أطباء، لا من القطاع العام ولا من القطاع الخاص، باش نديرو واحد اللجنة وطنية تقنية لمحاربة العمى بصفة عامة، واللي غادي يكون محور من محاورها غادي يتخصص إلى (le glauome)، هذه الإستراتيجية خصها تم التشخيص، العلاج ثم التتبع.

أنا أشكركم، السيد المستشار، اللي وضعتم هاذ السؤال، واللي تتنبهو بأن هاذ (le glauome) خصنا حقيقة تنصدي له بجدية بوضع إستراتيجية اللي أعترف على أنه ما كإيناش، لأسباب اللي قلت

لكم متعددة، ولكن احنا غادي ننكب عليها، ولكن لها بعض

الخصوصيات والصعوبات مقارنة مع أمراض العيون الأخرى.

أما في الشق المتعلق، السيد المستشار، بطب العيون

وبالاختصاصيين، يمكن لي نقول لكم على أنه هاذ الاختصاص ديال

طب العيون هو مضمون مدمج من ضمن الأولويات، لأن كإين هناك

أولويات اللي تفتح لهم للمناصب أكثر من اختصاصات أخرى، إذن

هاذي من ضمن الأولويات، وكإين هناك الآن 111 طبيب يوجدون

حاليا في طور التكوين، وخلال السنتين 2008-2009 كان تم تعيين

16 طبيب اختصاصي في هذا المرض.

### السيد الرئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد المهدي عثمان:

شكرا، في الرد ديالكم كنعقول واش أنا عايش في المغرب أو في شي

بلد آخر؟ لأن كلشي تتقولوا العام زين، كلشي ممتاز، واحنا كنعشوفو

المستشفيات فيهم الفيران أكبر من بنادم، وفيهم القلط أكبر من بنادم،

واللي بغا يدخل للمستشفى ديال الدولة خصو يدخل معه ليزورات

والكاشة ديالو، ولا خصو يدخل (les seringues) معه، وهذا واقع

كنعيشوه كاملين، لأن كلنا جاينين من بوادي أو من أحياء شعبية، أما

الناس اللي كيضربوا الريح ولا كتشديو (la grippe) كيمشي لباريس

ولا يمشي للندن، ماشي هما هاذوك اللي كنهض رو عليهم، كنهضرو

على 80 أو 70% ديال المواطنين اللي كيعيشوا المأساة، ولكن ما دام

هذا واحد الموضوع تقني غندخل معكم في هاذ التقنيات في التعقيب،

هادي كاقترحات السيدة الوزيرة.

التأكيد على ضرورة تزويد المستشفيات بالتجهيزات الضرورية

والتوعية والتحسيس في هذا المي دان والتزويد بالموارد البشرية المكونة،

لأنه أمراض العيون شيء خطير، لأنه هذا المرض الناس اللي في البوادي

ما كيعسوس به، وهما كاع إلى كان عندهم مرض كبير ما كيمشيوش

يدوزوا عليه، بالأحرى مرض العينين، حتى كيتصادف واحد النهار بين

عشية وضحاها حتى كيمشي لو البصر دليو.

الاقتراحات ديالنا، السيدة الوزيرة، هو التزويد بالموارد البشرية -

كيف ما قلت - اللازمة، خاصة الأطباء المختصين في طب العيون،

خصوصا في المناطق البعيدة عن محور الدار البيضاء الرباط والمغرب ما

فيهش المغرب النافع والمغرب غير النافع، هادا ك واحد (le discours)

مشى، راه ما كايناش غير الدار البيضاء والرباط فيها كاع العيادات والمستشفيات، كاينة القرى والبوادي، خاص الواحد يركب على البغل أو البغلة يومين أو 3 أيام عاد يوصل لواحد المستوصف.

هاد المناطق التي تفتقد لمجموعة من النقائص، خصوصا توفير العلاجات الأساسية وعدم ال قدرة على مواجهة طلبات العلاجات المتزايدة، خاصة - كما قلت - الفئات المعرضة أكثر للإصابة بهذا الداء، كما نؤكد لكم، السيدة الوزيرة، على عدم الوعي بخطورة هذا الداء الذي يصيب العين عبر مراحل، يؤدي إلى فقدان البصر في حالة عدم التشخيص المبكر، أن الضرورة ديال جميع الأمراض، السيدة الوزيرة، أنتم عارفين هاد الشي في الوزارة ديا لكم بأن جميع الأمراض العلاج ديا لها وهو .. احتفظت بالباقي لأن درت غي دقيقة ونصف في السؤال.

#### السيد رئيس الجلسة:

لا ما بقى لك والو السيد المستشار، الله يخليك.

#### المستشار السيد المهدي عثمان:

لا، لا، احتفظت بدقة ونصف.

#### السيد رئيس الجلسة:

ما علمتيناش.

#### المستشار السيد المهدي عثمان:

أنا سالت، أنا سالت.

إلى أن العلاج الأكبر - كما قلنا - هو التشخيص المبكر، لذا نلتمس من وزارتك الموقرة تنظيم حملات تحسيسية عبر الإعلام الوطني وتنظيم قوافل وأيام طبية لزيارة الفئات الأكثر تضررا وتوعيتهم وحثهم على الاهتمام بصحة العين.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب، تفضلي السيدة الوزيرة. شوف السيد المستشار المحترم، النظام الداخلي ما فيهش ما يحد الرئاسة على باش نخلي السؤال في 3 دقائق، أقصى شيء.

شوف، السيد الرئيس، هاد الشي فيه 3 دقائق، السؤال أقصى مدة 3 دقائق، والتعقيب 2 دقائق، ما كاينش تقول لي خصك تخلي لي، تفضلي السيدة الوزيرة.

#### السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا في البداية، السيد المستشار، قلت لكم عندكم الحق، ما قلتش كلشي مريان، بالعكس كاين واحد النقص بالخصوص في مواجهة مرض (glaucome)، واعترفنا بها، ولكن لا بأس به بعض الأحيان أننا ننوه ونعترف ماشي بمجهود الوزارة أو الوزيرة، ننوه بالمجهودات اللي كيقوموا بها الأطباء والطبيبات اللي كيضحيو وتيمشيو لهاد المناطق اللي شرتيو لها.

ونبغي نقول لكم، السيد المستشار، أن التعيينات كلها، وراكم تتبعوا الصعوبات اللي عندنا فيها، كلها كتمشي لهاد المناطق اللي محتاجة، وغير على سبيل المثال لا الحصر يمكن لي نقول لكم على أنه الأطباء اللي التحقوا مؤخرا هما في العيون، تاونات، فكيك، زاكورة، بنسليمان، القصر الكبير إلى آخره... دابا شوفوا على أنه كنجاولو أننا بهذا العدد القليل ديال الأطباء أننا نجاولو أننا نغطي الخصائص اللي كاين، وقلت لكم على أنه راه طب العيون مسجل كأولوية، والآن بالنسبة للأفواج والفوج المقبل راه كاين 116 مقيم اللي فيها هاد الاختصاص اللي غادي يمشيو باش يعبتوا لأن سجلنا من بين التخصصات اللي عندهم الأولوية طب العيون. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى آخر سؤال موجه إلى السيدة الوزيرة، موضوعه انتقال وتعيين الطبيبات المتخصصات لفريق الصالة والمعاصرة، وكذلك نظرا لانسحاب أعضاء الفريق، أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول المعايير المعتمدة لمنح المركز السينمائي المغربي الدعم المالي للأفلام السينمائية، للمستشارين المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، بناصر أزكاغ، عمر أدخيل، عمر مكدر، لحسن بلبصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، يتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال .. نشكر السيد الوزير.

السؤال الآني الموالي موجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول وضعية الطفولة بالمغرب، للمستشارين

المحترمين السادة : عبد الحميد السعداوي، أولعيد الرداد، يحفظه  
بن مبارك، عبد الله أبو زيد، عبد الرحيم العلافي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتفسيح السؤال.

**المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

تشكل الطفولة أهم مرحلة عمرية في حياة الإنسان، فهي رمز  
للبراءة والمستقبل والأمل، ووعيا منكم بأهمية هذه الفئة أطلقتم مخططا  
طموحا يغطي الفترة 2008-2012 من بين أهم محاوره : النهوض  
بالطفولة عبر مجموعة من البرامج، كبرنامج "إنقاذ" المتعلق بمحاربة  
تشغيل الخاديات القاصرات، وبرنامج "اندماج" لإعادة إدماج الأطفال  
المشردين.

إلا أن الملاحظ والمستخلص من الواقع هو أن الطفولة لا تزال تعاني  
أشبع أنواع الاستغلال، من تشرد واستغلال جنسي وتشغيل الخاديات  
القاصرات وتعرضهن لمختلف أشكال التعذيب.

أمام هذه المعطيات، نسائلكم، السيدة الوزيرة، كما يلي : ألم يحن  
الوقت بعد للتدخل بشكل صارم لوضع حد لمعاناة الطفولة ببلادنا؟ وما  
هي الإجراءات التي تنوون القيام بها لحماية حقوق الطفولة والنهوض  
بها؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:**

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى الفريق الحركي على وضع هذا  
السؤال، وفعلا أؤكد لكم على أنه حماية الطفولة، وخاصة الطفولة في  
وضعية صعبة، هو في صلب اهتماماتنا والتزاماتنا وأعمالنا، ولكن لا بد  
أن أذكر على أنه يتعلق الأمر بمسؤولية مشتركة، حيث أنه هناك لجنة  
وزارية مكونة من 17 ديال القطاعات الوزارية، يترأسها السيد الوزير

الأول، ونحن كوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن نسوق  
أعمال هذه اللجنة من أجل حماية الطفولة، لأنه الطفولة متعلق بها  
الصحة والتربية والثقافة والسكن، يعني 17 ديال القطاعات الحكومية.

وكذلك بغيت نقول على أنه المغرب عندو التزامات دولية من  
خلال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وعندو التزامات وطنية من خلال  
خطة العمل الوطنية للطفولة، وعندنا معلوم المخطط الاستراتيجي ديال  
الوزارة 2008-2012 اللي تكلمتو عليه، وأقول بأنه هاذ خطة  
العمل الوطنية للطفولة ماشي فقط عندنا واحد المخطط وحاطينو في  
واحد الموضوع ولكن كنقومو بالتقييم ديالو دوريا، قمنا بالتقييم الأول  
في 2008، وكانت تمت المناقشة ديالو واستخراج الخلاصات ديالو  
والتوصيات ديالو، والآن احنا قمنا بالتقييم ديال هذا المخطط، وما هو  
إن شاء الله في الأسابيع القليلة الم قبله غادي يتم العرض ديالو على  
المؤسسات المعنية، ولكن الآن أشنو كنعملو؟

احنا كنمشيو نحو واحد التعبئة جهوية حول الطفولة، كنحاولو  
باش نجمعو كل المتدخلين في ميدان الطفولة من خلال برنامج اللي  
سميناه برنامج الانتقائية المحلية حول الطفولة، سواء تعلق الأمر بالأمر من،  
سواء تعلق الأمر بوزارة العدل أو تعلق الأمر بالتربية الوطنية، بالصحة،  
بجمعيات المجتمع المدني، بالأساتذة والمربين والأسر حول قضية الطفل  
على صعيد جهوي.

أول تجربة نموذجية هي في الدار البيضاء، وكل الفاعلين استقبلوا  
بارتياح هذه المبادرة، وعندنا برنامج باش ن عممها إن شاء الله في  
مراكش وطنجة وتطوان واكادير، وهذه الإستراتيجية الجهوية مبنية على  
تقديم خدمات ملموسة.

عندنا أولا وحدات الإسعاف الاجتماعي المتنقل (SAMU )  
SOCIAL) اللي هي كتقوم بمساعدة الأطفال في وضعية الشارع،  
وهذه الوحدات عندنا وحدة بالدار البيضاء، واحدة في مكناس، وها  
هي مبرمجة في 2010 إن شاء الله في طنجة، تطوان، مراكش، اكادير،  
وجدة، سلا، والصويرة، وكذلك عندنا وحدات حماية الطفولة اللي  
كتجمع ما بين القضاة وما بين الأطباء، يعني هذه المؤسسات كلها من  
أجل حماية الأطفال من كل أنواع العنف، وهنا عندنا أربع وحدات،  
عندنا في الدار البيضاء، وعندنا في مراكش، وعندنا في طنجة، وعندنا  
في مكناس، ومبرمجة كذلك في القريب العاجل في الصويرة وتطوان  
والرباط وأكادير وسلا.

عفوا الشئ الآخر نكملوه في التعقيب.

#### السيد رئيس الجلسة:

احتفظي، السيدة الوزيرة، بما تبقى في التعقيب، الكلمة لأحد ا لسادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكرك، السيدة الوزيرة، على عناصر الجواب، وإن كنا في الفريق الحركي لا نشك في الجهود التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال إلى جانب فعاليات المجتمع المدني، من خلال الجمعيات التي تهتم بوضع الطفولة ببلادنا، إلا أنني أريد أن أؤكد، ومن خلال الواقع الذي نعيشه، أن وضعية أطفال الشوارع صعبة للغاية، غالبا ما تملؤها المخدرات والجرائم بمختلف أساليبها، كما لا تخلو أزقة المدن والموانئ ومحطات النقل والقطارات من أطفال مشردين، فرغم وجود مراكز الإيواء، إلا أنه تظل غير كافية لاستقطاب الأعداد الهائلة من الأطفال المشردين وتكوينهم وتعليمهم وتكوين سلوكهم من أجل إدماجهم في المجتمع. أما بخصوص العالم القروي، فيمكن أن أقول أنه لا يتوفر على هذه المراكز، وتبقى الطفولة به معرضة للتهميش والإقصاء، وعليه نأمل أن تعمل الحكومة مستقبلا على مضاعفة الجهود والدخول في شراكة مع الجماعات المحلية من أجل توفير هذه المراكز حتى ننفذ ناشئتنا التي تعتبر مستقبل هذا البلد العزيز. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

#### السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والرضامن:

شكرا السيد الرئيس.

بعجالة أولا فيما يخص الخدمات الاجتماعية التي تكلمت عليها، وحدات الإسعاف الاجتماعي ووحدات حماية الطفولة، كإحدى عقدة برنامج مع مؤسسة التعاون الوطني، التي هي تابعة للوزارة باش يكون التعميم ديالها في جميع جهات المغرب.

ثانيا، قمنا بواجب الجهود جبار فيما يخص تكوين الأطر والمديرين الاجتماعيين من أجل حماية الطفولة، لا فيما يخص تكوين هذا المديرين في ميدان أطفال الشوارع، كإحدى 200 ديال الفاعلين التي تم التكوين ديالهم بالضبط في المناطق المزودة بمخادمت البيوت، وكذلك 150 التي تم التكوين ديالهم في المدن الكبرى في ميدان محاربة أطفال الشوارع،

بالإضافة إلى 70 ديال الفاعلين التي تم التكوين ديالهم في ميدان التكفل بالأطفال ضحايا العنف.

بالإضافة إلى ذلك كإحدى حملة تحسيسية، التي كما لاحظتو تم الانطلاق ديالها عبر شاشة التلفزة والمذياع بمناسبة اليوم العالمي لمنع تشغيل الأطفال يوم 12 يونيو، هذه الحملة الوطنية لمحاربة تشغيل الفتيات كخدمات البيوت تمت الانطلاق ديالها بشراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل وتحت الرئاسة الشرفية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع قانون في ميدان محاربة تشغيل الأطفال.

على أي كيقاوا بمجهودات كبيرة، وقبيل السيد وزير الشغل أعطى نتائج ديال التراجع ديال أعداد الأطفال التي هما كيشغلوا، وهذا شيء مهم جدا، ويحسب لبلادنا نظرا للمجهودات في ميدان التعليم وفي ميادين أخرى.

كذلك الدور ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولكن كيقبى ضرورة تعبئة شاملة للمجتمع المغربي من أجل حماية الطفولة ونشر ثقافة حقوق الطفل لأنه لا يمكن للمغرب أن يمشي نحو القرن 21 إلا بكل أطفال، وخاصة الأطفال ديال عالم الأرياف التي فعلا كيعانيو من مشاكل، ولكن كذلك ما يمكنناش نكرو الجهود الهامة التي كيتيم اتخاذها في ميدان تدرس هاذ الأطفال وحمايتهم وتوفيرهم على فضاءات الحماية وفضاءات الترفيه وفضاءات استكمال التكوين ديالهم، وهذا تيبقى بمجهود الجميع. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها، وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول حماية التراث الوطني، للمستشارين المحترمين السيدين: الحسين أشنكلي، الحو المربوح. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس. السيدة والسادة الوزراء، السيدة والسادة المستشارين المحترمين، السيد الوزير،



تحتضن المملكة المغربية تراثا ثقافيا غنيا، يتمثل في عدة مظاهر، كما يتميز هذا التراث بتنوع كبير حسب الجهات، إذ تزخر كل الأقاليم والجهات بمشاهد جغرافية لافتة ومواقع أركيولوجية وتاريخية وعمرانية مميزة.

إن هذا الإرث الإنساني يعتني كذلك بمكونات أخرى لا تقل أهمية، وهي التي ترتبط بمنظومة القيم وبالجوانب المعرفية الروحية والفنية، وبمختلف المهارات التي راكمها المغاربة طيلة عدة آلاف السنين وفي شتى ميادين الحياة، مما أعطى للمملكة المغربوية شخصيتها التاريخية والثقافية المنفردة.

غير أنه لا بد من الانتباه إلى ما أصبح يتهدد بعض مظاهر هذا التراث من التدهور والنسيان ومن النهب والتقليد والتفريط خارج أرض الوطن، هذا في الوقت الذي تسعى فيه بلادنا إلى جعل هذا الإرث إحدى دعائم التنمية البشرية والتربية، والهوية، والوطنية وكذا جعل هذا الإرث مرتكزا لتطوير الصناعة التقليدية والسياحة الثقافية، خصوصا إذا اعتبرنا ما يمكن أن يوفره هذا القطاع على مستوى التشغيل وتنويع الدخل.

ولعل الأهم بالنسبة لهذا الموضوع هو أن غنى هذا التراث في جميع مكوناته المادية والمعنوية منه، يفترض التعامل معه بشمولية ومنهجية وحس وطني كبير، خصوصا وأنه كموروث إنساني يشكل مرجعية للأجيال الحالية واللاحقة، مما يحتم وضع خطة تروم الإنقاذ والترميم والصيانة والتمتين، بتعبئة كل الطاقات والفعاليات الوطنية والهوية والمحلية وحتى الدولية في إطار التعاون والاهتمام المتاح في هذا الميدان. السيد الوزير، ما هي الخطوات التي اتخذتها وزارتك والحكومة ككل أو التي ستتخذها من أجل النهوض بهذا القطاع الحضاري الحيوي والاستراتيجي بالنسبة للتنمية المتعددة والمستدامة في بلادنا؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:**

نعم، السيد الرئيس، شكرا لفريق التجمع الدستوري على مسألتها عن حماية التراث.

السيد المستشار المحترم، طبعا باختصار شديد الوزارة قامت برسم السنة المالية 2010 برصد 24 مليون درهم لتمويل عدد مهم من

عمليات الترميم والتهيئة، تشمل مجموعة من المعالم والمباني التاريخية بعدما تم القيام بالدراسات التقنية اللازمة لها، من هذه المعالم أذكر على سبيل المثال لا الحصر، من هذه المعالم بنايات أثرية بكل من مراكش والجديدة وصفرو وفاس وكركسيف والحسيمة، وطنجة والعرائش، وكذا الأسوار التاريخية بمدينة تارودانت ومدينة دمنات وتزنيت، بالإضافة طبعا إلى تهيئة مواقع أركيولوجية كاللوكسيس بالعرائش، ومزورة وتمودا بتطوان، ومغارة دار السلطان بالرباط، ومخازن جماعية بجهة تادلة أزيلال وسوس ماسة درعة، ومواقع النقوش الصخرية بجهة كلميم السمارة، والقصبات والقصور بجهة سوس ماسة درعة ومكناس تافيلالت.

موضوع التراث كما تعلمون، سيدي المستشار، وحمايته مسؤولية جميع المكونات والمتدخلين من سلطات محلية ومجالس جماعية وإدارات ترابية ومركزية متنوعة، بدءا بما هو ترميم وسكني وتجهيز إلى ما هو حكاية بيئية وأمنية، ومرورا طبعا بمجالات التقنين والتقنيات والترويج الاقتصادي، إلى غير ذلك... لذا نحتاج إلى تنسيق وتعاون حقيقيين وأن نسجل الاهتمام بالتراث ضمن أولويات خياراتنا في المجال التنموي.

وتقوم الوزارة الآن في إطار التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي وبرامج التعاون الدولي بتحسين الإطار المؤسساتي والتشريعي المتعلق بالتراث عموما، وضمنه مراجعة القانون الخاص بحماية التراث وترجمة الالتزامات التي أخذتها الدولة على عاتقها في الاتفاقات الدولية حول التنوع والحقوق الثقافية إلى آخره.

والوزارة الآن بصدد استكمال عناصر تعزيز إستراتيجية وطنية لحماية وتأمين التراث الثقافي وإحداث بوابة إلكترونية خاصة به، وتعمل الوزارة على عقلنة تدخلاها على قدر ما تسمح به لها الميزانية والصيغ المختلفة للشراكة والتعاون في اتجاهين، التراث المادي بكل أشكاله المنقولة والثابتة، تحف نادرة، أبنية أثرية، معمار، إلى آخره... وذلك بالجرّد والترتيب والتصنيف والدراسة.

وتنفذ الوزارة سنويا مشاريع لترميم وتهيئة المواقع والمعالم التاريخية، إلى جانب برامج البحث الأثري التي ينفذها المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث التابع لوزارتنا، ويبقى الكلام طبعا عن التراث اللامادي، إذا كان هناك متسع من الوقت فقد أجب عن هذا الشق المهم جدا في تراثنا ككل.

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

## المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، والذي يترجم بكل وضوح اهتمامكم بالموضوع، ولكن مع الأسف، السيد الوزير، رغم كل ما قلناه عن غنى التراث ديالنا وعن تاريخنا العريق، ملي كمشوفو 24 مليون ديال الدرهم لا حول ولا قوة إلا بالله. إذن إذا كان هناك اهتمام حقيقي بهذا التراث، لا بد أن ترصد المبالغ اللازمة لأنه ميدان شاسع، تكلمتم على التراث المادي الملم وس، عن البعض منه، هناك غير المادي حتى هو أكثر شساعة، ويجب الاهتمام به.

تراث في الكلام، السيد الوزير، لأن التراث في الكلام ينقل من أجيال إلى أجيال، وربما إذا ما لم يقع الاهتمام به حاليا يمكن أن يندثر، لأن هاذوك الناس اللي كيجملوا هاذوك الخطابات وذاك الحكم الشعبية غادي تمشي، لأنه ما تنساوش باللي واحد الثقافة كلها، اللي هي الثقافة الأمازيغية كلها دازت من أجيال ومن قرون إلى قرون ليس عبر الكتابة بل عبر الكلام، وهذا تراث مهم يجب الاهتمام به، تراث في الزي، تراث في الطبخ، تراث في تدبير المياه وتوزيع المياه في الواحات، هذا شيء فريد من نوعه في العالم، ونال اهتمام دول أخرى اللي جات باش تهتم وتشوف وتدرس، فخصنا تهتم به لأنه تراث مهم وباقي حي، باقي الواحات منظمة بنفس أنظمة الري وتوزيع المياه.

الهندسة، تكلمتم عليها، السيد الوزير، رغم أن اللي كيتقام به الآن غير كافي، لأنه مازال نرى قصبات كتطيح وكيطيح معها التاريخ الذي تحمله، هناك قصبات، السيد الوزير، هناك مبادرات فردية اللي يقوم بها بعض المنعشين السياحيين، خصنا تهتم بهم، لأنهم يحافظون على هذا التاريخ ويجعلون منها وجهات سياحية، الموضوع شاسع ولكن الوقت لا يسمح. شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

## السيد وزير الثقافة:

كنت سأتكلم عن التراث اللامادي، أنا عندما قلت 24 مليون، هذا فقط حصة وزارة الثقافة، لكن لا ننسى بأن وزارة الصناعة

التقليدية ووزارة السياحة والقطاع الخاص وجهات دولية ومنظمات دولية والراعون المحسون، كل واحد يدلو بدلوه لمحاولة تجميع ما يمكننا تجميعه من أموال للقيام بهذا العمل الذي طبعا يتوجه إلى كل المجتمع وإلى كل الفاعلين وكل المستثمرين.

لكن لكي تتضح الرؤية، قررنا بأن تكون هناك مناظرة وطنية حول هذه القضية بالذات، حتى نتبين ما هي الخيارات الإستراتيجية؟ ما هي الأولويات؟ وهذه المناظرة أتمنى ستظهر في كتابات، وستنظم في حلقات جهوية وموضوعاتية، من شتنبر 2010 إلى ماي 2011، ونعتقد بالنظرية يمكن أن نحسن عملنا وأن نحسن بالتالي مردودية عملنا، وإن شاء الله سنكون ونحاول أن نكون عند حسن ظنكم.

## السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على المساهمة القيمة في هذه الجلسة. الآن نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تداول مواد استهلاكية خطيرة على صحة المواطن، للمستشارين المحترمين السادة : عبد المجيد الهاشي، المهدي زركو، عبد الرحمان أبرشان، نبيه لحسن، محمد الحسائي.

وسيتولى الإجابة عنه السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة

التقليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

## المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أولا طرح هذا السؤال منذ سنة تقريبا، وقد كان آنذاك الرأي العام الوطني منشغلا بما روجته بعض الجرائد عن اختراق منتوجات غذائية منتهية الصلاحية وفاسدة تهدد صحة المواطنين، وقد نشرت بعض الصحف أن سبب دخول هذه السلع تم بطريقة إدارية، وتحدثت بعض المصادر عن تزوير شهادات رفع اليد أو الحصول عليها بطرق ملتوية.

ونحن اليوم نريد منكم، السيد الوزير، تنوير الرأي العام الوطني عن حقيقة الأمور، وما ماذا صحة هذه الأخبار؟ وهل اتخذت الوزارة الإجراءات الضرورية لحماية المواطن المغربي من التلاعبات، سواء كانت

من طرف الإدارة أو من الموردين حتى لا تتكرر هذه الأفعال التي تهدد صحة المواطنين، ولا سيما نحن على أبواب شهر رمضان المبارك؟  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة

#### التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

أتشرف بالنيابة عن زميلي وزير الاقتصاد والمالية للإجابة عن أسئلة السادة المستشارين المحترمين.

في بداية الأمر ينبغي التذكير أن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بحكم تواجدتها بالمراكز الحدودية، تسهر على مراقبة عملية الاستيراد والتصدير والتحقق من استيفائها للشروط والضوابط القانونية الواجب توفرها المنصوص عليها في القوانين الخاصة، التي تتكلف إدارة الجمارك بتطبيقها بهدف ضمان سلامة المجتمع وصحة المستهلك. لهذا الغرض تعمل إدارة الجمارك على إخضاع هذا النوع من العمليات لمراقبة صارمة للحيلولة دون دخول البضائع غير المطابقة للضوابط إلى التراب الوطني، واشتراط الشواهد والرخص المطلوبة المسلمة من لدن المصالح الوزارية المختصة.

وقد تمكنت إدارة الجمارك بالرغم من زيادة وتيرة وحجم المبادلات التجارية الناتجة عن سياسة الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، تمكنت من التصدي للعديد من محاولات تجاوز القوانين والإجراءات المعمول بها وبفضل اعتمادها منهجية علمية تركز أساسا على تحلي ل وتدبير المخاطر.

وبخصوص البضائع موضوع مداخلة السادة المستشارين المحترمين، ينبغي التوضيح أن إدارة الجمارك في إطار المراقبة البعدية، كانت وراء الكشف عن هذه القضايا بفضل الأبحاث والتحريات التي قامت بها مصالحها، وأن الأمر يتعلق بحالات نادرة ومعزولة.

وعلاقة بنفس الموضوع وبخصوص بعض المواد الغذائية التي تم استيرادها، فقد أثبتت التحليل المنجزة من طرف المختبر الرسمي للتحليل والأبحاث الكيماوية أنها غير مطابقة للمعايير المعتمدة لكونها تحتوي على نسبة من العناصر الدخيلة، وقد تم إدخالها إلى التراب الوطني بطرق تدليسية وتحايلية من طرف المعسر والمستورد.

وفيما يخص الإجراءات المتخذة، ينبغي الإشارة إلى أن إدارة الجمارك قامت بعد ضبط هذه الحالات المنعزلة والنادرة بتحرير محاضر قانونية ضد كل المتورطين في هذه القضايا، كما تمت إحالة الملفات على المحاكم المختصة.

وموازاة مع ذلك، بادرت إدارة الجمارك إلى سحب الرخصة الممنوحة للمعسر من أجل القيام بالإجراءات الجمركية مع تحريك مسطرة الإجراءات التأديبية في حق الأعوان الجمركيين الذين قد يثبت تورطهم في هذه القضايا.

من جهة أخرى، وفي إطار التنسيق مع المصالح الإدارية المكلفة بمراقبة جودة السلع وقمع الغش، تم تعزيز الإجراءات الاحترازية من أجل رصد هذا النوع من التجاوزات، وذلك عن طريق إشعار المصالح الجمركية بكل عمليات الاستيراد التي لا تتوفر على الشروط والضوابط القانونية، كما تم في إطار النظام المعلوماتي الجديد للإدارة، إحداث آلية إضافية لتمكين المصالح الجمركية من مراقبة عملية إخراج البضائع، وخاصة تلك الخاضعة للضوابط والمواصفات.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة نحن لا نشك في عمل الحكومة ولا في عمل الوزارة ولا في عمل الجمركيين، ولكن، السيد الوزير، هاذي راها شي حاجة كتعني صحة المواطن، هاذي ماشي آلة ولا سيارة يمكننا نتجاوزها، هاذي مواد غذائية كتعني صحة المواطن، وجات بطريقة قانونية، دخلت بطريقة قانونية يعني دخلت بالديوانة، وما تم كشفها حتى توزعت على المواطنين، هاذي قضية فاتت، سنة هاذي، ولكن احنا بغينا الوزارة تتخذ الإجراءات الصارمة، لأن كيف قلت لك كنتحدثو على صحة المواطن، كلشي نقبلوه إلا التهاون في صحة المواطن، واحنا على أبواب شهر رمضان كنعرفو بأنه يكتر استيراد المواد الاستهلاكية من الخارج.

احنا بغينا الوزارة، لا الجمارك ولا وزارة الصحة ولا الجميع ولا وزارة الفلاحة اللي متكلفين بالمراقبة تكون مراقبة صارمة، وأكرر صارمة، وهذه القضية كانت نشرتها الصحف الوطنية اللي احنا لا

نشك في نزاقتها، هي غير مرة ثانية، السيد الوزير، الله يجازيكم، احنا عندنا الثقة التامة في الحكومة، ولكن حذاري أن تكرر لنا هذه القضية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

ما عندكش تعقيب؟ شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير المالية، موضوع الاستثمارات التي يقوم بها صندوق الإيداع والتدبير، للمستشارين المحترمين السيدة زبيدة بوعباد، والسادة: حفيظ وشاك، مصطفى الهبية، مبارك النفاوي، عبد الرحمن أشن.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد وشاك حفيظ:

شكرا السيد الرئيس.

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد كاتب الدولة،

لقد قام صندوق الإيداع والتدبير باستثمار 344 مليون أورو أي ما يقارب 400 مليون سنتيم في شراء أسهم شركات سياحية عالمية، وخاصة اقتناء 10% من أسهم نادي البحر الأبيض المتوسط و 5% من أسهم (le tour operateur) الوكيل لجمع الأسفار العالمي "لاتينو"، هذه في فترة يونيو ما بين 2006 و يونيو 2007، حيث تم اقتناء تقريبا 3 مليون سهم من (club MED)، هذه الأسهم التي كانت عند المنعش السياحي "أكوست".

إلا أن هذه العملية لم تكن محسوبة العواقب، ولم تبين على دراسة، تأخذ في الاعتبار هشاشة القطاع السياحي الذي كان أكثر المتأثرين بالأزمة العالمية، مما جعل خسارة صندوق الإيداع والتدبير تصل إلى ملايين الدراهم، حيث أن (CDG) عن طريق الفرع ديالها اللي أسسته لهذه العمليات بجوج اللي هي في "بارك"، اقضى تقريبا 400 مليون سنتيم من بعد، في بداية السنة ذيك 400 مليون سنتيم تبخرت وأصبحت عندنا 125 مليار، 400 مليار سنتيم أصبحت عندنا - العفو- 125 مليار سنتيم أي تبخرت، السهم ديال (la TUI) كان ب 20 أورو، وطاح في بداية السنة ووصلنا ل 5,9 أورو.

هنا كيتضح على أن اسفار بهذا الشكل، وفلوس (CDG) هو اللي كيسر الأموال العمومية، فيه الفلوس ديال اليتامي وديال المهاجل،

بهذه البساطة يمكن لي أن أعبر عليها والتوفير ديال الدولة، والصناديق ديال الدولة إلى غير ذلك، أنه هذه الأموال كيف كتسمح لو أن مسؤول عليه كما كان يغامر بالاستفار في الخارج وفي قطاع اللي هو C'est un secteur très fragile et très (sensible) اللي خص الإنسان يدير ل و 100 ألف حساب قبل ما يقدم على هذه العملية.

وكنحتفظ بالتوقيت السيد الرئيس إلى التعقيب، وشكرا. إذن كنطلبو منكم التوضيحات حول هذه العمليات الخاسرة والتأثير نتاعها على المؤسسة، وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية،

#### المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تأكدوا من كفاءة وجدية مسؤولي صندوق الإيداع والتدبير في كل العمليات التي يقوم بها، وبأن كل عملية تخضع لدراسات مسبقة ودقيقة جدا.

بخصوص حجم الاستثمارات الخارجية لصندوق الإيداع والتدبير، بلغت إلى نهاية 2009 - للتذكير - 6,5 مليار ديال الدرهم، همت كما جاء في كلامكم 3 ديال الشركات، إضافة إلى نادي الأبيض المتوسط (club MED) و (l'operateur TUI)، همت كذلك (VIVENDI)، وتحمل هذه المساهمات (FIPAR INTERNATIONAL)، وهي الفرع الذي تمتلكه كليا صندوق الإيداع والتدبير.

للإشارة فإن هذه المساهمات الخارجية للصندوق والإيداع والتدبير تدخل في نطاق الاستثمارات الخارجية والإستراتيجية لهذا الصندوق ولتعزير كذلك الشركات مع مؤسسات عالمية ورائدة في عدة مجالات كمجال السياحة والنقل والاتصالات.

مما لا شك فيه أن هاته الشركات ستساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تدعيم نمو القطاع السياحي وقطاع اقتصاد المغرب وتعزيز قدرتهما على المنافسة، لهذا فإن تقييم هذه الاستثمارات لا يمكن أن يركز على عناصر الربحية والتقييم في المدى القصير بسعر البورصة فقط، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مردودية هذه الشركات في المدى

البعيد وآفاق تطوير الاستثمارات وتدعيم النمو الاقتصادي في بلادنا، وخاصة في القطاعات اللي ذكرت.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المحللين الماليين العالميين يوصون المستثمرين بتدعيم مساهماتهم في هذه الشركات التي ذكرت أو على الأقل الاحتفاظ بما لديهم من أسهم، مما يدل على أن هناك توافق حول الآفاق الإيجابية فيما يخص نمو هذه الشركات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار للتعقيب.

#### المستشار السيد وشاك حفيظ:

شكرا السيد كاتب الدولة.

في الحقيقة أنه لما قلت أنه يجب تأكد من، احنا ما كنطالوش الكفاءة ديال المسؤولين لأن المسؤولين معينين بظهير ويحملون الثقة ديال صاحب الجلالة لا نقاش، ولكن سوء التقدير في هذه العملية، السيد الوزير، كيفاش أننا نسمحو لأنفسنا نخسرو 300 مليار ديال السنتيم، كيفاش يقبلها العقل، عملية مغامرة به ذا الشكل مكيفلهاش العقل، والمغرب في أمس الحاجة لأموال بحال هاذ الشكل هذا، كيفاش كان هاذ المسؤولين اللي تتقول لي أنه في 2008 درنا (une provision) باش نشدو 120 مليار سنتيم، في 2009 رغم التقهقر باش نغطي عليه زدنا (provision) أخرى ب 29 مليار سنتيم، (CLUB MED) وقع تقهقر السهم ديالو، طلب باش يرفع الرأسمال، جينا وطلبنا من (CDG) تساهم لنا ب 6 مليون أورو، أي 6 مليار و600 مليون، هاذو إذن العواقب.

احنا نمشيو في هاذ الاتجاه، قتلو لنا على أن هاذ الشيء راه من أجل تخطيط إستراتيجية التنمية السياحية، (la TUI) أول زبون نتاع المغرب كان، الآن السياحة تقهقرت، ما بقاش كيجيب نفس العدد ديال السواح، عندو (Hôtel Robinson) في أكادير مع مستثمرين مغاربة، ولكن العدد اللي كان تيجيب هاذي 20 عام مبقاش كيجيبوا دابا، عندو 2 طائرات نتاع (Jet4you)، بالإضافة على أن هاذ الأموال هاذي كنا محتاجين لها.

فندق جنان فاس، كانوا بمشيو يرفعوا من المستوى نتاع الفنادق ديالهم، جنان فاس في حالة يرثى لها، مولاي يعقوب في حالة يرثى لها، فندق سيدي حازم في حالة يرثى لها، فندق "الزات" في ورزازات في

حالة يرثى لها، ونزيد (Restinga Smir)، كانوا بمشيو الأموال كانوا يستثمروا، ولكن باش بمشيو بمشيو بهذا الشكل هذا، تنظن على أن هذا سوء تقدير، وهاذو فلوس نتاع الشعب، هاذو الفلوس نتاع اليتامي - كما قلت - السيد الوزير، باش تجاوبني بمشيو بهذا جواب هذا، جواب غير مقنع، لأن أنا ما نتكلمش على مليار، نتكلم لك على 300 مليار سنتيم، الحكومة الآن تتقلب كي تمول المشاريع الكبيرة، اللي فتحها سيدنا الله ينصرو، وما لقاتش، دارت اقتراض من الخارج وتراجعت عليه، لأن السوق المالي في الخارج وقف، الآن التجأنا للسوق الداخلي.

لكن هاذ الشيء هذا استثمارات بهذا الشكل هذا كنظن على أننا نجادوا نمشيو بهذا الشكل هذا، نعطي مثال نهار (CLUB MED) بغا يرفع من (le capital)، ذيك السنة (CLUB MED) خسرو 53 مليون أورو أي خسرو 60 مليار سنتيم، وجاوا ل (la CDG) وقبالت باش تدير هذا.

تقول لي الإستراتيجية وذاك الشيء مضمون، راه باع، السيد الوزير، خصك تقولها لي، أنه هاذي باع يله هاذي شهر أو 20 يوم ملي باعت (CDG) لـ (Fosun) شركة صينية باعت لو 4% من (CLUB MED)، إذن ذاك الجواب ديالك كلو ماشي هو هذاك، باش تقول لي بأن السهم عندو كذا كذا.

ها هما هاذو 4%، باعوها بشحال؟ ب 172 مليون درهم، ب 17 مليار، حشومة بكل صراحة، لأن بحال هاذ العمليات خص تدار لجان عليها لجان ديال تقصي الحقائق، لأن لا يعقل باش نقبلو أن استثمارات وأموال ديال الشعب تمشي بمشيو بهذا الشكل هذا، نحن نعرف المقدرة ديال السيد وزير المالية، لا نشك فيها، ولكن العملية ديال الاستثمار بهذا الشكل نطلب من الحكومة أهما كا ين عندنا واحد (le comité) استراتيجي اللي خصو بيت فيها. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير عندكم شيء تعقيب؟ تفضل السيد الوزير.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

أعتقد إذا كانت مؤسسة عمومية واحدة يحق لكل المغاربة أن يفتخروا بها هي مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، إذا كانت مؤسسة واحدة في المغرب اللي التنظيم ديالها والمالية ديالها في صحة جيدة، فهي

والوضعية ديالنا في إطار تهييء هذه الميزانية بلا شك خصصنا ناخذو بعين الاعتبار أولا سوق الشغل والاستثمارات اللي دايرين هاذ النوع من الشركات والعدد ديال المأجورين اللي كاينين في هذه الشركات والتنافسية بين هذه الشركات.

السيد الوزير، ماذا هيأت الحكومت في إطار هاذ النقطة ديال تصحيح برنامج التفكيك الجمركي في هذا المجال؟

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة المستشارة المتخرمة.

هو في الحقيقة بغض النظر عن السيارات بصفة عامة، تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 17,5% في أفق سنة 2012، تبعا للمنظومة التعريفية المصادق عليها. بموجب قانون المالية ديال سنة 2009 ينتج عن تفكيك تدريجي بنسبة 27,5% راه كانت 27,5% وبقت تفكيك، والمطبقة أصلا على مجموعة من المنتجات بما فيها منتجات مصنعة محليا، وقد تم اقتراح هذا التفكيك التدريجي برسم الاستيراد من طرف الحكومة قصد خفض من الفارق الجبائي بين المنتجات المتأصلة من دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى.

بالنسبة للسيارات الأوروبية، فستستفيد من إعفاء تام برسم الاستيراد ابتداء من فاتح مارس 2012، بقت غادية تدريجيا في فاتح ماي إن شاء الله غادي تحذف، وذلك تطبيقا لمقتضيات اتفاق شراكة، يرتكز على المعاملة بالمثل عبر تمكين السلع المغربية الموجهة للتصدير من الاستفادة من ولوج تفضيلي للسوق الأوروبية.

إذن وبأنه لا توجد أي اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول الآسيوية المنتجة للسيارات، ستبقى السيارات المتأصلة من هذه الدول خاضعة لنفس نسبة رسم الاستيراد المطبقة على المنتجات المماثلة في إطار نظام الحق العام، يعني رغم ذلك، ولو أنه ما كاين حتى شي اتفاقية، فتخفصت، وهذه كانت مبادرة من الحكومت من 27,5% إلى 17,5%، وبطبيعة الحال فالفرق تيبقى نظرا وجاء هذا في السؤال الذي طرحته في الاتفاقيات والاستثمارات كذلك اللي كتقام بالمغرب بالنسبة للسيارات الأوروبية.

وشكرا.

صندوق الإيداع والتدبير، إلى كانت مؤسسة واحدة اللي كانت عندها الشجاعة والجرأة أن تستثمر في مجالات متعددة مرجحة، وحققت نجاحات كبيرة، فهي صندوق الإيداع والتدبير.

الاستثمارات اللي قامت بها في الخارج صندوق الإيداع والتدبير يتعدى 6,5 مليار ديال الدرهم، بطبيعة الحال هاذ المؤسسة هاذي عنها من باب النزاهة والجدية والمسؤولية والكفاءة والمقدرة أنها بطبيعة الحال عنها المسؤولية الكبيرة، لأنها مؤتمنة على أموال كيف قلت الأراميل واليتامي، لا يمكن أن نشكك في الأمانة ديال المسؤولين، ولا يمكن أن نشكك في الجدية والكفاءة والمقدرة ديال المسؤولين.

الآن الأرقام اللي أعطاهنا لنا صندوق الإيداع والتدبير تتكلم عن نفسها، مؤسسة ناجحة، مرجحة، تسير بطرق عصرية، وتدبر بطرق عصرية.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، موضوعه الرسوم الجمركية على استيراد السيارات، للمستشارين المحترمين السيدة: زبيدة بوعياذ، والسادة: مولاي الحسن طالب، حماني أمحزون، أبو بكر عبيد، مولود السقوق.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

#### المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في إطار التزامات المغرب فيما يخص سوق التبادل الحر، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي، وفي إطار برنامج التفكيك الجمركي، وخاصة في أفق 2012، كان قرار بحذف والنقص في الرسوم فيما يخص الشق المتعلق باستيراد السيارات من أوروبا، لكن فيما يخص استيراد السيارات الآسيوية لم يتم التعامل، ونحن نعرف لماذا، لأنه نظرا لتفعيل الوضع المتقدم مع أوروبا والعلاقات اللي عندنا مع أوروبا، لكن النسبة لازالت مرتفعة اللي هي تصل لـ 17,5%، ونحن في شهر يوليوز والحكومة تهيء لمشروع الميزانية ديال 2011، ونظرا للوضعية العالمية الاقتصادية

## السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلني السيدة المستشارة.

## المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

طبعاً نحن متفقين في الفريق على نوع الاتفاقيات والتزام بلادنا مع الاتحاد الأوروبي ومع الدول الأخرى، لكن في إطار التنافسية ولما نقوم بعملية حسابية، فيجب الأخذ بعين الاعتبار الأرباح التي يمكن للدولة والمداحيل ديال الدولة التي تجي من هذه المراسيم الجمركية، إلى جينا وقارناها مع عدد المأجورين بالنسبة للشغيلة وبالنسبة للاستثمارات في الموارد البشرية وفي النشاط الاقتصادي بصفة عامة، غادي نلقاو واحد الفرق اللي هو ماشي كبير.

ولكن في إطار تهيء الميزانية كان لابد باش يكون السيد وزير المالية، لأنه كنا دائما ننادي باش في الترتيبات وفاش تكون اجتماعات قبلية لتهيء الميزانيات لكي نتبادل الأفكار فيما يخص كل ما يتعلق بالمداحيل، لأنه نعرف بأنه مداحيل الضرائب اللي نقصت ب 27% هذه السنة، راه سوف تكون كارثة بالنسبة للمداحيل على الخزينة العامة، وبالتالي خاصنا نشوفو من جهة حماية ونشوفو المداحيل ديالنا في إطار هذه الأزمة وفي إطار هذه الوضعية الاقتصادية العالمية والداخلية، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الاقتصادية ومصالح الشركات ومصالح المأجورين باش تكون واحد العملية اقتصادية داخل بلادنا اللي الكل يستفيد منها وخاصة المأجورين والشركات اللي كتساهم في الاقتصاد المغربي، وتنمى باش هذه الرسالة تصل إلى الحكومة للأخذ بعين الاعتبار في إطار تهيء الميزانية المالية ل 2011.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير في إطار التعقيب.

## السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

فقط للتعقيب على تعقيبيكم، السيدة المستشارة المحترمة، أريد أن أجدد التزام السيد وزير المالية كعادته في السنوات الماضية للقاء بالسادة البرلمانيين المحترمين لتقديم الخطوط العريضة ولتبادل الآراء، لأن الميزانية

ديال المغرب راه ديال المملكة المغربية، وبالتالي الإنصات والاقتراحات وكل ما يمكن للبرلمانيين يغنيو به إعداد هذه الميزانية، بالعكس فهو يرحب به الجميع، والسيد وزير المالية سبق له، وأعتقد أنكم على علم بذلك، في الأيام المقبلة ربما غادي يكون لقاء مع السيد وزير المالية إذا ما كانش تدار قبل باش كذلك تدارسوا هاذ الميزانية ديال 2011 لأن كتهمنا كاملين.

وكيف جاء في كلامكم، السيدة المستشارة المحترمة، أنه هناك إكراهات، هناك كذلك طموحات، هناك برامج، وبالتالي تأكدوا هاذ الشيء ربما ما محتاجش أنني نقولو بأن الحكومة ستذهب في اتجاه كل ما من شأنه أن يرتقي بمستوى عيش المغاربة، أن الحكومة ستذهب في اتجاه كل ما من شأنه أن يحسن موارد المغاربة، وبالتالي هذه الميزانية ديال 2011 كسابقتها تعد بعد الدراسات، بعد التقييم، بعد كذا، هي التي تمكن من أخذ هذه التوجهات وهذه لقرارات اللي غادي تكون إن شاء الله في ميزانية 2001. وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، موضوعه مراجعة الضريبة على القيمة المضافة عبر نقط الحدود الجمركية للمملكة، للمستشارين المحترمين السادة : فوزي بنعلال، مصطفى القاسمي، عبد اللطيف أبلوح، محمد كريم، عبد الكبير برقية، تفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

## المستشار السيد محمد كريم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. فعلا سؤالنا يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة عند إدخال السلع للمملكة، هذه النقطة تثير العديد من تساؤلات السادة المواطنين، مشكل ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة عند تقييم بعض السلع التي ينوي المواطنون إدخالها إلى أرض الوطن، وقد يتعلق الأمر أحيانا كثيرة بسلع وآليات نفعية يتم إدخالها لغرض استعمال شخصي أو لأصحابها، الشيء الذي من شأنه أن يدفع في اتجاه العدول عن الاستفادة من إدخالها، وبالطبع بالانتفاع منها كسلع.

إذن، السيد الوزير، نسائلكم عن ما تنوي الوزارة القيام به لمراجعة الضريبة عن القيمة المضافة عند إدخال السلع إلى أرض الوطن؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف**

**بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أن السؤال السيد المستشار المحترم كيتعلق أكثر بتقييم بضائع الاستيراد منه من القيمة المضافة، لأن القيمة المضافة في الحقيقة ليست من اختصاصات الإدارة ديال الجمارك.

ففيما يخص تقييم البضائع عند الاستيراد، يجب التذكير بأن تحديد الرسوم المستحقة على استيراد السلع يتم أساسا على أساس القيمة في الجمرک، حيث تتضمن هذه الرسوم على الخصوص رسم الاستيراد وكذا الضريبة على القيمة المضافة.

يتم تحديد القيمة في الجمرک طبقا لمقتضيات الفصول 20 وما يليها من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بناء على القيمة التعاقدية المصرح بها، وفي حالة عدم قبول هذه القيمة يتم اللجوء إلى أساليب التقييم البديلة حسب الترتيب المنصوص عليه قانونا.

إلا أنه ونظرا لتنامي ظاهرة التقليل من القيمة بالنسبة للبضائع المستوردة، خاصة من بعض البلدان الأجنبية، اتخذت إدارة الجمارك بتعاون مع عدد من القطاعات العمومية، وكذا ممثلي القطاع الخاص، عدة إجراءات، وتتمثل في:

1 - استهداف البضائع موضوع الغش ووضع مؤشرات للقيمة وكذا قاعدة المعطيات بهدف رصد العمليات المشبوهة من طرف المصالح الجمركية؛

2 - خلق مصالح مختصة في مراقبة القيمة على صعيد أهم المكاتب الجمركية؛

3 - القيام بعملية المراقبة البعيدة لدى الشركات المستهدفة بهدف زجر الغش الجمركي؛

4 - تقوية التعاون مع القطاعات العمومية أو الخاصة المعنية وكذا مع الإدارات الجمركية الأجنبية في إطار المساعدة الإدارية للتحقق من القيم المصرح بها لدى الجمرک وكذا الوثائق المقدمة.

وقد ترتب عن هذه الإجراءات نتائج جد إيجابية، تتمثل في تحسين مناخ المنافسة الشريفة، وكذا الرفع من المداخيل الجبائية الإضافية عن طريق مراجعة القيمة ومكافحة الغش في القيمة.

وفي الأخير يجدر القول أن وزارة الاقتصاد والمالية عازمة للسير على هذا المنوال من أجل التصدي لكل أشكال الغش في هذا المجال، وخلق شروط المنافسة الشريفة، وهذا ما يطلبه الجميع.  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد كريم:**

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل الضرائب الجمركية شيء والضريبة على القيمة المضافة شيء، ولما نأخذ هنا في هذا البرلمان الإجراءات مع الحكومة كذلك مع الجهاز التنفيذي فيما يخص مثلا بعض الأشياء اللي كنبغي ندخلوها للمغرب باش نواجهها الأشياء، مثلا نعطي واحد المثل، اخدينا واحد القرار جريء لاستيراد العجول، وهذا أثار الكثير من التساؤلات والكثير من التدخلات، وفعلا خفضنا إلى أدنى درجة من الضرائب الجمركية، ولكن خيلنا القيمة المضافة في أعلى مستوى أي 20%، وجعلت بأن هذا الإجراء اللي عملناه بالضرائب الجمركية نفتة هذه النسبة ديال الضريبة على القيمة المضافة.

احنا ما كنتكلموش على .. بقدر ما كنتكلمو على (le taux)، لأنه طبقنا عليها 20% في حين كنا كنعقولو بأن كان خصنا نظبقوا 20% أو 7% بحال في بعض الحالات، إذن وحتى 0، لأن هذا (c'est un taux)، إذن هذا هو اللي خصنا فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة لما تتعلق بالاستيراد نشوفوها باش تكون دائما تخلي هاذ السلع تمكن تدخل بدون ضرر لا للمواطن ولا للإنتاج المحلي، وكذلك باش يمكن ندخلوها بأتمرق جدا مناسبة.  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.



**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف  
بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد المستشار المحترم على هذه الملاحظة وعلى هذا التصحيح، أعتقد أنكم تعرفون جد المعرفة ووزارة المالية ومسؤوليها فهي منفتحة كامل الانفتاح لدراسة هذه الاقتراحات التي هي تنطلق من الواقع، وبالتالي لما سيكون واحد الهدف كلشي كيتعباً باش نوصلو لذلك الهدف، وبالتالي إذا لاحظنا أنه ربما تلك الإجراءات التي قمنا بما ما وصلاتناش، أعتقد أننا كلنا مستعدين باش نمشيو في هذا الاتجاه. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى أيضا إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وموضوعه معالجة إشكالية ا لأموال المتداولة خارج النظم المصرفية هو لفريق الأصالة والمعاصرة، ونظرا لانسحاب أعضاء الفريق، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هاته الجلسة، ونشكركم جميعا على المساهمة. نرفع الجلسة، ومنتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع، شكرا.